الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

الحوكمة ودورها في تحسين مناخ الاستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطلبة:تحت إشراف:

- أميرة ريح
- رحمة أورال

أ. رضا يونس بوعصيدة

مشرفة مساعدة:

مريم بورويصة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مريم مسيعد	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
رضا يونس بوعصيدة	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا ومقررا
حدة أوضايفية	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques ,commerciales
et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
قسم العلوم الإقتصادية
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

أنا الممضي أسفله الاستاذ/ الدكتور: ..بولنس..بوعصيدة..رضا.....

المشرف على الطلبة الاتية اسماؤهم:

1- ....أوصال رحمة.....

2- ....حريز أميرة.....

تخصص: .....اقتصاد دولي.....

أقر بأن مذكرة الماستر التي اشرف عليها والموسومة بـ:

.....الصكوك الدولية كأداة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.....

.....

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، واجيز دفع وتسليم المذكرة للتقييم:

Université 20 Août 55
SKIKDA

توقيع الطالب الاول	توقيع الطالب الثاني	توقيع المشرف
2022/06/..	2022/06/..	2022/06/..
		أ.د.بولنس بوعصيدة رضا

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
فريق ميدان تكوين العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): أميرة ريح

تاريخ الميلاد 13 جانفي ب سكيكدة /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: رمضان جمال . قهرمورل .

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

رقم التسجيل: 161636004283

وفي يوم: 21 /جوان/ 2020

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

الحوكمة ودورها في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

السنة الجامعية: 2021/2022

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: يونس بوعصيدة رضا

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة او جزء منها، وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

المصادقة

المصادقة على توقيع السيد

الموقع اعلاه

حرر بـ: رمضان جمال في: 21 جوان 2022

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملاحظة هامة:

تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتودع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): أورال رحمة

تاريخ الميلاد 26.07.1994 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: حي علاوة مراغان حمادي كرومة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: إقتصاد

التخصص: إقتصاد دولي

رقم التسجيل: 151536001700

وفي يوم: 2020/06/23

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

الحوكمة ودورها في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

السنة الجامعية:

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: رضا يونس بوعصيدة

مطبقا للمرسوم رقم 77/41 المتضمن التصديق على التوقيعات و لاسيما المادة 2
الإدارة غير مسؤولة
على مضمون الوثيقة

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وانها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة او جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

نظرا للتسوية الإمضاء
السيد: أورال رحمة
الموضوع: حمادي كرومة
2022 Jan

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

المصادقة

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتودع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

كل الشكر لله سبحانه وتعالى ولينا وموفقنا له الحمد...

كما ينبغي لجلال وجهه الكريم... على كل النعم...

نسأله تعالى التوفيق للصراط المستقيم...

ولكل ما يحب ويرضى...

نخصص الشكر والامتنان من مقامنا هذا... إلى من كان

له الفضل... لمرشدنا وموجهنا... الذي ساعدنا...

الأستاذ رضايونسبوعصيدة

والمشرفة المساعدة مريمبورويصة

كما نتقدم بالشكر والامتنان للجنة المناقشةعلى كل

الإضافات والنصائح...

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من بعيد

أو قريب على إنجاز هذا البحث.

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون.إلى والدي الكريمين اللذين أدعوا الله لهما بأن يجعل الجنة تحت أقدامهما جزاءا حسنا لما قدماه لي واللذان أبتغي رضاهما بعد رضا الله

والداي العزيزان: عيسى وسامية

راجية رضاهما

الى من ألمس منهم النبل، إخواني وأخوتي الأعزاء

الى كل من يعرفوني ويحبوني وجمعت بيني وبينهم مودة

إلى صديقاتي ورفيقات دربي

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع محبة و وفاءاوعرفانا

أميرة

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون.إلى والدي الكريمين اللذين أدعوا الله لهما بالرحمة والمغفرة وأن يجعل قبرهما روضة من رياض الجنة إلى أمي الثانية وسندي في الحياة أختي دليلة

إلى صغاري وبهجتي في هذه الدنيا محمد إسلام سرين، محرز، هند، نورهان، جود وعائشة

إلى صديقاتي ورفيقات دربي

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع محبة و وفاءاوعرفانا

رحمة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع الحوكمة في الجزائر ودورها في تحسين مناخ الاستثمار، ومن أجل تحقيق الغاية من هذه الدراسة تم طرح التساؤل التالي: ما هو واقع الحوكمة في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل مؤشراتها من أجل تحسين مناخ الاستثمار؟انطلاقا من عرض أهم المفاهيم المتعلقة بكل من الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بينهما، بالإضافة لدراسة مناخ الاستثمار في الجزائر وعلاقته بمؤشرات الحوكمة. وقد تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي سمح بدراسة العلاقة بين الحوكمة ومناخ الاستثمار في الجزائر انطلاقا من الإحصائياتوالتقارير الصادرةعن مختلف الهيئات الوطنية والدولية.

توصلت الدراسة لإثبات وجود علاقة بين مناخ الاستثمار والحوكمة، وأن المناخ الاستثماري في الجزائر غير مشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بسبب ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر إلى جانب عدم ارتقاء مؤشراتها إلى المستوى المطوب مما تسبب إلى جانب عدم ارتقاء مؤشراتها إلى المستوى المطلوب مما تسبب في ضعف نسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها.

الكلمات المفتاحية:الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر،مناخ الاستثمار،مؤشرات الحوكمة، الجزائر.

Abstract:

This study aims to clarify the reality of governance in Algeria and its role in improving the investment climate. In order to achieve the purpose of this study, the following question has been asked: What is the reality of governance in Algeria? And how can its indicators be activated in order to improve the investment climate?, based on the presentation of the most important concepts related to both governance and foreign direct investment and the relationship between them, in addition to studying the investment climate in Algeria, and its relationship to governance indicators. The analytical descriptive approach was used, which allowed to study the relationship between governance and the investment climate in Algeria, relying on statistics and reports issued by various national and international bodies.

The study concluded that there is a relationship between the investment climate and governance, and that the investment climate in Algeria is not conducive to attracting foreign direct investments, due to the weak applicationof the principles of governance in Algeria, as well as the failure of its indicators to reach the required level, which caused the weak percentages of foreign direct investments received.

Keyword: Governance, Foreign Direct Investment (FDI), Investment climate, Governance indicators, Algeria.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الاهداء	
كلمة شكر	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملخص	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: الحوكمة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: الجانب النظري للحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول: عموميات عنالحوكمة	03
الفرع الأول: مفهوم الحوكمة	03
الفرع الثاني: مؤشرات الحوكمة	05
الفرع الثالث: معايير الحوكمة	08
المطلب الثاني: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر	11
الفرع الأول: مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	11
الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	14
الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية	18

المبحث الثاني: العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر	20
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للحوكمة في تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر	20
المطلب الثاني: أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة	28
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: الحوكمة وتطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر	
تمهيد الفصل	32
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	33
المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	33
المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر	39
المطلب الثالث: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات وتوزيعه في الجزائر	49
المبحث الثاني: واقع الحوكمة في الجزائر	56
المطلب الأول: استراتيجيةوتحديات الحوكمة في الجزائر	56
المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة والجهود المبذولة لتطبيقها في الجزائر	61
خلاصة الفصل	71

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
.1	عناصر الحوكمة الرشيدة في بيان الاستثمار	25
.2	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر(2016-2020)	39
.3	موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2015-2019)	40
.4	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر سنة 2021	41
.5	مؤشر بدء النشاط التجاري	42
.6	مؤشر استخراج تراخيص البناء	43
.7	مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر	43
.8	مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر	44
.9	مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر	44
.10	مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر	45
.11	مؤشر دفع الضرائب في الجزائر	45
.12	مؤشر التجارة عبر الحدودفي الجزائر	46
.13	مؤشر إنفاد العقود في الجزائر	47
14	مؤشر تسوية حالات الاعسار في الجزائر	47
15	مؤشرات dowing business في الجزائر	48

16	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	49
17	توزيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب القطاعاتفي الجزائر(2002، 2017)	50
18	المشاريع الاستثمارية الواردة للجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة2018 حتى 2020	52
19	أهم الدول العربية المستقبل للمشاريع الاستثمارية لسنة 2020 حسب عدد المشاريع	53
20	أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية لسنة 2020 حسب التكلفة الرأسمالية	54
21	أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية لسنة 2020حسب عدد الوظائف	55
22	مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر	61
23	مؤشر سيادة القانون في الجزائر	63
24	مؤشر فعالية الحكومة	64
25	مؤشر السيطرة على الفساد	65

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
1	منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2010-2020)	43
2	منحنى مؤشر الاستقرار السياسي	62
3	منحنى مؤشر سيادة القانون	63
4	منحنى مؤشر فعالية الحكومة	64
5	منحنى مؤشر السيطرة على الفساد	66

مقدمة عامة

مقدمةعامة

تسعى الدول النامية خاصة التي تحصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، لرسم إستراتجية تنموية تخرجها من دائرة التخلف، من أجل محافظتها على استقلالها الاقتصادي، من أجل ضمان استقلالها السياسي، فقامت بعدة برامج تنموية، لكنها كللت بالفشل لأسباب أهمها سوء التسيير وتفشي الفساد وندرة رؤوس الأموال، وعوامل خارجية كصعوبة المنافسة على المستوى العالمين، مما دفع هذه الدول للبحث عن بدائل، فوجهت اهتمامها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وجعلته كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، فعملت هذه الدول وبذلت قصارى جهدها من أجل تحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من المزايا التي يقدمها.

والجزائر كغيرها من الدول عملت أيضا على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ الملائم لها عن طريق منح حوافز وضمانات عديدة ، وبالرغم من ذلك لاتزال تعاني من العديد من الصعوبات والمعوقات التي تنفر المستثمرين الأجانب، ولأهمية الاستثمار والسعي في سبيل توفير مناخ استثماري ملائم، تبنى العديد من الباحثين كلمة الحوكمة بغية تحقيق التنمية في مختلف المجالات وتحقيق التقدم والازدهار وذلك من خلال التطبيق الصحيح لمبادئ الحوكمة دون أن يصاحب ذلك أي فساد إداري أو سياسي.

الإشكالية

في سبيل تحسين المناخ الاستثماري وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عملت الجزائر أيضا كغيرها من الدول على ذلك من خلال وضع أطر تشريعية و تنظيمية من اجل ذلك وبالتاي يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو واقع الحوكمة في الجزائر؟وكيف يمكن تفعيل مؤشراتها من أجل تحسين مناخ الاستثمار؟

ومن اجل الإجابة عنها يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الحوكمة وفيما تتمثل مؤشراتها؟
- ماهي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهو واقع الحوكمة ومناخ الاستثمار في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

- الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي توصلنا إلى جودة الأداء الإداري ومن أهم مؤشراتها الشفافية، المسائلة.
- الحوكمة هي المحدد الوحيد للاستثمار الأجنبي المباشر.
- واقع الحوكمة ومناخ الاستثمار في الجزائر مشجعان للاستثمار الأجنبي المباشر.

مبررات اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيارنا هذا الموضوع منها التعريف بمفهوم الحوكمة ومبادئه لما لديه من انعكاسات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذلك تزويد المكتبة الجامعية بمراجع جديدة. وأيضا حب البحث في المواضيع التي تعرف تطورات مستمرة وخاصة في هذه الحالة الاقتصادية الصعبة من أجل خدمة مصالح التطور والتنمية.

أهداف الدراسة

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة دور الحوكمة في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .وهناك أيضا أهداف فرعية نذكر منها :

- التعريف بالحوكمة ومؤشراتها وأبعادها ومعوقاتها في الجزائر
- التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله و محدداته والقوانين التي تخدم الاستثمار في الجزائر.
- التعريف بمدى تأثير متغيرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حدود الدراسة

تعالج هذه الدراسة دور الحوكمة في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة مابين 2010-2020

منهج الدراسة

للقيام بهذه الدراسة تم استخدام كل من المنهج الوصفي ، التحليلي. بحيث استعملنا المنهج الوصفي لعرض الإطار المفاهيمي للحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في حين تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر. وتشخيص واقعها في الجزائر.

صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهناها عدم توفر مراجع كافية تساعدنا في البحث عن موضوعنا بالإضافة إلى صعوبة الحصول على مؤشرات الحوكمة بالجزائر قلة المراجع والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بالمكتبة الجامعية.

هيكل الدراسة

من أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين وهما كالتالي:

الفصل الأول وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثاني تناولنا فيه العلاقة النظرية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثالث أخذنا فيه الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة.

الفصل الثاني: قمنا فيه بدراسة مناخ الاستثمار في الجزائر و تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة و مناخ الاستثمار في الجزائر مع ذكر بعض معوقات الحوكمة في الجزائر والمجهودات التي قامت بها من أجل إرساء مبادئ الحوكمة

الفصل الأول:

الحوكمة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة باهتمام كبير من طرف الدول والحكومات كونه ركيزة مهمة لأي دولة تعمل على بناء اقتصاد حقيقي ومتنوع وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة و بالتالي القفز إلى اقتصاد المعرفة هذا بالنسبة للدول النامية، أما الدول المتقدمة فهو وسيلة للسيطرة و الهيمنة وسلب ثروات الأمم .

وقد بين الباحثون والمختصون في مجال الاقتصاد أن النموذج الفعال و المناسب لتحقيق هذه الأهداف والتطلعات هي الحوكمة فهذه الأخيرة تلعب دور هام وفعال في تهيئة مناخ استثماري جاذب للمستثمرين الأجانب وذالك من خلال مؤشراتها فهي تلعب دور المحفز لأي مستثمر فهذا الأخير يبحث عن المصداقية في تعامل و الشفافية في نشر المعلومات، واستقرار السياسي والقانوني فكل هذه المؤشرات تجعله يستثمر أمواله بدون تردد أو خوف وسنتطرق في فصلنا هذا ثالث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة والاستثمار أما المبحث الثاني تم استعراض العلاقة بين الحوكمة و الاستثمار وفي المبحث الثالث فقد خصص للدراسات السابقة و القيمة المضافة .

المبحث الأول: الجانب النظري للحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي أحد أجزاء مفهوم الاستثمار، وله كذلك مفهوم وأشكال ومحددات وأثر على التنمية الاقتصادية. ويختلف الاستثمار الأجنبي من بلد إلى آخر فالدول النامية تعتبره وسيلة لجلب التكنولوجيا وغيرها، أما الدول المتقدمة والصناعية فهو سبب للهيمنة على العالم من خلاله وكذلك سلب لثروة الأمم. وتعتبر الحكومة مصطلح جديد يتم تداوله في الوقت الحالي ويجب الإشارة إليها ومبادئها ومؤشراتها ومعاييرها وهذا ما سوف نتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: عموميات عن الحكومة

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من الدول شرقي آسياوأمريكااللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين حيث بدء الاستخدام المكثف لهذا المصطلح والذي تردد في تقارير ودراسات البنك الدولي، وقد بدء باعتباره أحد مصطلحات التنمية الإدارية ولكنه تطور ليشمل مؤشرات سياسية واجتماعية واقتصادية جعلته يخرج عن إطاره الذي نشأ فيه ليكون مقياسا عالميا ذا مؤشرات واضحة ومحددة، وله طرق علمية لقياس هذه المؤشرات من الممكن تطبيقها على كافة دول العالم، وتصدر التقارير الدولية عن البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية المتخصصة لتقيس مدى ملائمة الدول المتخلفة لمؤشرات الحكم الرشيد والتقديرات التي حصل عليها في كل مؤشر على حده من خلال مجموعة ضخمة من المصادرّ. وفي تطور جديد من قبل المنظمات الدولية، أصبحت الحوكمة بمثابة أداة لتقديم أجندة جديدة لمعونات التنمية، وذلك بعد أن تأكدت من أن المساعدات المالية والفنية لن تحقق أهدافها إلا من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة والتي على رأسها: الشفافية والمسائلة والكفاءة في نظم الحكم، ويمكن القول أن الحوكمة تأخذ في اعتبارها بعين متوازيين: يعكس أولهما فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للحوكمة، حيث يشمل جانب الاهتمام بالإصلاحالإداري التركيز على منظومة القيم الديمقراطية، لذا يؤكد علماء الاجتماع بصفة دائمة على أن الحوكمة لا يعتمد تطبيقها على المؤسسات، وإنما من خلال العمليات والإجراءات التي تحقق النتائج المرجوة[1].

[1] سليمة بن حسين، **الحوكمة ... دراسة في المفهوم**، مجلة العلوم القانونية والسياسية،جامعة الجزائر 3، عدد10،جانفي 2015،ص 184.

من خلال ما سبق نقدم لهذا المصطلح عدة تعاريف وهي[1]:

تعرفها مؤسسة التمويل الدولية(IFM)بأنها هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في عمالها.

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) بأنها مجموعة العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين وهناك من يعرفها بأنها مجموعة قواعد إدارية تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الإدارةبالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين.

يمكن تعريف الحوكمة على أنها: "مجموعة الطرق والوسائل التي يدير من خلالها الأفراد والمؤسسات سواء العامة أو الخاصة شؤونهم المشتركة، وتعرف بأنها عملية مستمرة يمكن من خلالها القيام بعملية التحكيم بين مختلف المصالح المتضاربة وتحقيق العمل التعاوني، وهذا يشمل المؤسسات والأنظمة الرسمية المسئولة عن تنفيذ القرارات، فضلاً عن الترتيبات التي تمت الموافقة عليها من طرف الأشخاص أو المؤسسات والتي تخدم مصلحتهم في المقام الأول".[2]

ويمكن تعريف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تؤدي إلى تحقيق الجودة والتغير في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة الفعالة لتحقيق خطط وأهداف أي عمل سواء في وحدات القطاع الخاص أو في وحدات القطاع العام

الفرع الثاني: مؤشرات الحوكمة

نجد للحوكمة عدة مؤشرات نذكر منها ما يلي[3]:

1 –الشفافية

هي تصميم وتطبيق النظم والآليات والسياسات والتشريعات وغير ذلك من الأدوات التي تكفل حق المواطن في معرفة وفهم ومراقبة سلوكيات الموظفين العموميين، وإتاحة المعلومات للمواطنين عن ذلك دون طلب، أو بناء على طلب حسب الحالة. ولها أهمية كبيرة تتمثل في كونها تتيح المعلومات للكافة أو الوسائل للحصول عليها و تحقق الشفافية عددا من المنافع والمزايا التي لا غنى عنها في مجتمع ديمقراطي حقيقي و

[1] محمد حسن يوسف،**محددات الحوكمة ومعاييرها**، يوليو 2007،ص2

[2] Cheikh Diane, LA GOUVERNANCE ETAT DES LIEUX ET CONTROVERSES CONCEPTUELLES), CAHIERS DU LAB.RII – DOCUMENTS DE TRAVAIL –, UNIVERSITÉ DU LITTORAL CÔTE D'OPALE, 2008, pp 8, 7.

[3] عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح عشماوي، **الحوكمةالمؤسسية**، مكتبة الحرية والتوزيع، ص ص 180 –181.

أيضا إتاحة المعلومات التي تمكن المواطن من الاعتراض المبرر والموثق على أعمال الحكومة التي لا يوافق عليها للمصلحة العامة أو الخاصة و إتاحة المعلومات تمكن المواطن من طلب التعويض عما يلحقه من ضرر العمل. وهناك عدة وسائل لها نذكر منها :

_القيام بنشر القوانين واللوائح والقرارات الوزارية في نشرة معروفة ورخيصة ومتاحة للكافة.

_النشر عن أعمال الحكومة الحالية والمستقبلية في وسائل الإعلام واسعة الانتشار وفي مختلف وسائلها المباشرة.

_إذاعة جلسات المجالس التشريعية على الهواء، إن البث المباشر هام لتجنب الحذف أو التزوير

_ إذاعة جلسات الفنية الملحقة بالمجالس التشريعية أو على الأقل إتاحة حضورها لمن يرغب ونشر مضابطها.

2 –المسائلة

تمكين المواطنين وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومسائلة الموظفين العموميين و المسئولين من خلال القنوات والأدوات الملائمة، دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه بغير سند. تتمثل أهميتها في قطع الطريق على المسئولين في محاولة تغطية أعمالهم غير السليمة أو غير المشروعة بسبب اتساع نطاق مصادر ومحركي المسائلة.كما تقلل فرص الإنفاقات غير المشروعة بين المجالس المسئولة والجهات المكلفة بالرقابة، أو بين رجال الأمن ورؤساء لجان الانتخابات. كما تقوم بتنوير المسئول الأكثر نضجا بردود الفعل لعمله أو لناتج عمله للاستفادة منها في التطوير أو التحديث أو التصوير وتعاون جهات الرقابة في القيام بعملها على الوجه الصحيح. ومن أبرز وسائل المسائلة جلسات الاستماع في المجالس النيابية ولجانها المتخصصة والجلسات المشتركة للمجالس العلنية عملية تقدم ومتابعة التحقيق في الشكاوى أيضا اللجان الاستشارية ومراجعة الزملاء.مجالس المستفيدين (مثل مجلس الآباء في المدرسة، ومجلس العملاء في البنوك، ومجلس حقوق الإنسان، ومجلس مراقبة السجون).

ولا تقتصر المساءلة على جانب العقاب فقط، بل ترتكز أيضا على وجود حوافز لتشجيع المسئولين على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة، وهناك نوعين من المساءلة هما[1]:

أ –**المساءلةالوظيفية:** تنصب على طبيعة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة داخل الإدارة أو المؤسسة، والآثار المباشرة على البيئة التي تباشر المؤسسة عملها فيها.

ب– المساءلة الإستراتجية : تنصب على الآثار بعيدة المدى للمنظمة أو المؤسسة على البيئة ،وقدرتها على تحسين جودة الحياة لأعضائها.

[1]سليمة بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص189.

ومما سبق يتضح أن أي مسؤولية لا بد لها من شقين: أولهما ، الالتزام أو التعهد،وثانيهما ، المحاسبة أو المساءلة وهو نتيجتها المنطقية ، فبقدر الالتزام تكون المحاسبة .

ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تحكم مبدأ المساءلة مايلي :

- تناسب حجم مسؤولية الفرد مع السلطة الممنوحة له .
- وجود آليات لمعاقبة الأفراد وتطبيق آليات المساءلة على جميع العاملين دون تمييز
- تناسب الجزاءات الموقعة على المخالفين مع حجم المخالفة ووجود معايير قانونية للثواب و العقاب.

3- مؤشر فاعلية الحكومة(Government Effectivenss)

يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات العامة، نوعية الرعاية الصحية، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية كما يقيس وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

4-نوعية التنظيم وعبء الضبط (Regulatory Quality)

يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع و تطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجيع تطور القطاع الخاص[1].

5-مؤشر مدركات الفساد (control of corruption)

يعرفمؤشر الفساد بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل المصالح الخاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى في أثناء ممارسة أعمالهم مثل المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة. ويقيس المؤشر مدى إدراك المسئولين في الدولة لوجود الفساد ، ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات ، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية وتشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الفساد لعام 2008، بالقول أن الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا لاسيما عندما يكون الأمر يتعلق بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة لشرب[2].

---

[1] عمر ياسين خضيرات، **أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، مجلة المنارة،المجلد21، العدد3، 2015، ص8.

[2]مرجع نفسه،ص8.

ونجد أيضا من مبادئ الحوكمة[1]

6 – حكم القانون

يشير هذا المبدأ إلى نظام يتم بواسطته تحديد طرق احتكام المواطنين لدولة لتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وغالبا تتمثل هذه الطرق في القوانين المقبولة ديمقراطيا والتي شارك المواطنون مباشرة أو بشكل غير مباشر في صياغتها،ويبنى هذا النظام على إطار مرجعي قانوني وقضائي عادل وحيادي وغير متحيز وقابل لتنبؤ به.إن حكم القانون الذي يتصف بهذه الصفات يهيئ الفرصة لإسهام المواطنون إسهاما كاملا في كل مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يساعد في الانتماء للدولة ويعمل على تنمية المواطنة.

7–المساهمة

يتجسد هذا المبدأ في أن يكون لكافة المواطنين صوت في عملية اتخاذ القرارات إما مباشرة أو عن طريق ممثلين لهم يختارونهم بانتخابات حرة ونزيهة وعادلة ودورية. ويعني الإسهام بمعناه الواسع وجود بنى ومؤسسات تضمن التشاور وإشراك الأفراد في هذه العملية.كما يعني توفر وسائل الإعلام الحرة والمنفتحة والحريات المدنية والسياسية وعلى رأسها حرية التعبير والتجمع والتنظيم، ووجود مجتمع مدني نشط قوي وفاعل. وبالتالي فإن المساهمة تكون في أفضل تجلياتها الديمقراطية في إدارة الحكم واتخاذ القرارات وتبني السياسات و الأحكام القائمة على التشاور المستمر لمحاولة الوصول إلى أكبر ممكن لمختلف اللاعبين الأساسيين في المجتمع والدولة. بناءا على ذلك يمكن القول عموما بأن التطبيق الفعلي والناجح للحوكمة الرشيدة يعتمد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ووجود معارضة سياسية صحية ، وصحافة حرة ومستقلة ومنظمات غير حكومية نشطة وفاعلة .

الفرع الثالث : معايير الحوكمة

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة ، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليل ووضع معايير محددة لتطبيقه .

ومن هذه المؤسسات : منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل ، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي .

وفي الواقع ، نجد أنهكما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة ، فقد اختلفت كذالك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة ، وذالك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير،

[1] توق شعبان محي الدين، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، دار الشروق لنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى سنة 2014، ص76.

وذالك على النحو التالي[1] :

أولا : معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلك إليها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية 1999 ، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004 وتتمثل في :

1-ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن بصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشراقية والتنظيمية المختلفة.

2-حفظ حقوق جميع المساهمين:وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3-المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4 -دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلكآليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

5-الإفصاحوالشفافية: وتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6-مسؤوليات مجلس الإدارة:وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

[1] محمد حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص2.

ثانيا:معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالميةBASEL COMMITTEE

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية[1]:

1-قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

2-استراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذألك.

3-التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

4-وضعآلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققين الحسابات والإدارة العليا.

5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي و الخارجي و إدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.

6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح ، بما في ذالك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصروف وكبار المسئولين و الإدارة العليا أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة .

7- الحوافز المالية و الإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سلمية و أيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى

8-تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا وإلىالخارج.

ثالثا : معايير مؤسسة التمويل الدولية :

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في 2003 موجات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها سواء كانت مالية أو غير مالية وذالك على مستويات أربعة كالتالي[2]:

1- الممارسات المقلوبة للحكم الجيد خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

2- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

3-القيادة.

---

[1] حكيم بن جروة، **الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها معاييرها وتطبيقها مع الإشارة لحالة الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص537

[2] محمد ياسين غادر،**محددات الحوكمة ومعاييرها** المؤتمر الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة،15. 17 ديسمبر 2012، جامعةالجنان، طرابلس، لبنان، ص21

المطلب الثاني: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

نتعرف في هذا الجزء على مفهوم وأشكال الاستثمار وأهم محدداته وكيف يؤثر على التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

_ التعريف الاقتصادي

لم تحظ فكرة الاستثمار الأجنبي بالعناية الكافية من قبل فقهاء القانون على الرغم من أهميتها، إلا في الخمسينات من القرن الماضي، في الوقت الذي شغلت فيه اهتمام الاقتصاديينالذين عرضوا تعريفات اقتصادية متعددة له لعل من أهمها ما يأتي[1]:

يعرف البعض الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال بين بلدين، بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحا، أو امتلاك عقارات تعطي ريعا، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع، تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي.ويذهب فريق آخر من الاقتصاديين إلى تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه عملية اقتصادية تهدف إلى خلق رأس المال من خلال إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق فوائض مالية. ويذهب فريق ثالث من الاقتصاديين إلى تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه عبارة عن تخصيص سلع قائمة فعلا أو قوة شرائية يمكن استخلاصها للحصول على مثل تلك السلع، للاستهلاك في المستقبل، عوضا عن الحاضر وتتم عملية التخصيص هذه عن طريق غير مباشر باحتجاز القوة الشرائية واستعمالها مستقبلا.

_ كما عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U N C T A D) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف تعود ملكيتها بالكامل لهم وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب[2].

_ وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة أسهم لشركة المساهمة أو ما يعادلها لشركات غير المساهمة.

---

[1] دريد محمود السمراني،**الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص ص 48 – 49.

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى،دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، ص33.

_ أما منظمة التجارة العالمية فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.

_ ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن أن نستنتج أن الاستثمار الأجنبي هو عملية انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة إلى دولة أخرى بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح

ثانيا–أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بما تفتضيه حاجة هذه الدول ومصلحة الشركات متعددة الجنسية. ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية. وهي على النحو التالي:

1 –الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية: من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال الآتية[1]:

أ–الاستثمار المشترك: وهي المشروعات التي يملكها أو يشارك فيهابصيغة دائمة طرفانأو شخصان قانونيان أو أكثر من دولتين مختلفتين ولا تقتصر المشاركة على حصة في رأس المال، بل تمتد إلى الخبرة وبراءة الاختراع أو العلاقات التجارية ويتيح الاستثمار المشترك اتفاقا طويل الأجل بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي لممارسة مشروع إنتاجي أو خدمي داخل الدولة المضيفة وينبغي أن يكون لأطراف المشروع الحق في المشاركة في إدارته وهذا ما يميز بين الاستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع وتسليم المفتاح.

ب–الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهو ما يفضله المستثمرون الأجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسيات وعادة ما يكون في شكل إنشاء وفروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الخدمي أو الإنتاجي، غير أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، غير أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي كثيرا ما تتردد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من أثار سياسية وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها.

إنهذه الاستثمارات تحقق الحرية للشركات متعددة الجنسيات في إدارة هذا النشاط والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها، وذلك يعني أرباح أكثر وتكاليف أقلل كما أن المهمة تكون سهلة جدا في تنفيذ سياسات التوسع التي ترغب الشركة الفرعية التابعة لشركة الأم.

ج –الاستثمار في المناطق الحرة: وهي من أهم وأنجح سياسات التشجيع وهناك بعض الدول شرعت لهاقوانينخاصة، وقدمت تسهيلات وحوافز مختلفة لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدول المضيفة مثل عدم

[1] سعدية هلال حسن التميمي، **تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارةخاصة للعراق**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق2015، ص ص 30 31

فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة وتقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة وحرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة وغيرها.

د –مشروعات أو عمليات التجميع: وقد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها بحيث يكون منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وإدارة العمليات والتخزين والصيانة مقابل عائد يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية لطرف الأجنبي.

2 –الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية: يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الأسهم هذه الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثمارا مباشرا أو غير مباشر وهذه الأشكال هي[1]:

أ –المؤسسات المشتركة: تعد المؤسسات المشتركة أحد أشكال التعاون الاستراتيجي بين الشركات الرائدة في العالم، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى إنشاء شركات مختلطة بين أحد الشركات الأجنبية وكذا أحد الشركات المحلية (عامة كانت أو خاصة) وذلك بغية إنتاج منتوج أو خدمات لحاجة السوق المحلي أو الإقليمي كما تنشأ هذه الشركة على إثر مساهمة الطرفين بحصص معينة من رأس مال مؤسستهم المشتركة.

ب–عمليات تسليم المفتاح: وهي عبارة عن اتفاق أو عقد يتم بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي حيث يقوم الطرف الأول بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الثاني، وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة.

ج –عقود الإدارة: تقوم الشركات الأجنبية أحيانا بإدارة جزء معين من أنشطة وعمليات المشروع الاستثماري المنجز في البلد المضيف وذلك مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد الذي يربطها مع الطرف المحلي وذلك مقابل فوائد مادية وتعد عقود الإدارة المالية للأعمال خاصة في مجال الخدمات مثل الفنادق وشركات الطيران وغيرها، حيث يترتب عن هذه العقود تحويلا هامة للعملة الصعبة.

د–اتفاقيات منح التراخيص: هي اتفاقيات يتم بموجبها قيام الشركة الأجنبية بمنح ترخيص إلى شركة محلية استعمال تكنولوجياتها الخاصة بإنتاج منتوج معين على أن تأخذ الشركة صاحبة الترخيص حصة من أرباح المشروع الاستثماري إضافية إلى إمكانية شراءها للموارد الأولية بأسعار منخفضة كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسويق بالمنتج.

---

[1] مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019 / 2020. صص 16 – 17.

هـ –الاندماج والامتصاص: وهذا النوع من الاستثمارات جاء نتيجة لنجاح عمليات الخوصصة. فتندمج شركة محلية مع أخرى أجنبية، ويتم دمج أكثر من شركتين عادة ما تكون إحداها أكبر من بقية الشركات، وهدف هذه الاستثمارات وهو إعادة هيكلة الشركات الصغيرة والحصول على مستوى أفضل من المعلومات لمواجهة المنافسة القوية[1].

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار في أي مشروع وأي مجال يتعلق بعضها بموارد المشاريع المالية وقدرتها الإدارية والتكنولوجية، وكذلك مدى ملائمة البيئة المحيطة بها ومدى مساهمتها في إنجاح المشروع والوصول بالتكاليف إلى حدها الأدنى. لكن بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فان الأمر مختلف حيث أن هناك عوامل أخرى تؤثر على القرار الاستثماري وعلى حجم الاستثمار والدولة التي يتجه إليها الاستثمار. ومن هذه العوامل عوامل ترتبط بالدولة المضيفة ومجموعة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بها، بحيث يدرس المشروع الاستثماري الأجنبي متوسط دخل الفرد ومعدل النمو في الدخل القومي، وعادات وأذواق المستهلكين واتجاهات الحكومة والأفراد والاستثمارات الأجنبية الأخرى واتجاهاتها. وهناك مجموعة أخرى من العوامل التي ترتبط بخصائص الشركات متعددة الجنسية وأهدافها، وسياسة الدولة الأم وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها بالدول المضيفة، وكذلك علاقة كل من الدولتين مع الدول الأخرى. فشركات الاستثمار الأجنبي تسعى إلى تقليل المخاطرة إلى الحد الأدنى، فلا تتجه للاستثمار في أي بلد دون دراسة جدوى المشاريع التي تنوي القيام بها، ودراسة كيفية الحصول على أسواق لمنتجاتها، وكيفية الحصول على المواد الخام والعمالة اللازمة، ودراسة حجم الضرائب والرسوم أو الرسوم التي يمكن أن يتكبدها المشروع[2].

ويمكن إجمال أهم المحددات التي تؤثر على قرار الشركة الأجنبية بالاستثمار أو عدمه وبالتالي زيادة التدفقات أو انحسارها في دولة معينة فيما يلي[3]:

1_ حجم سوق البلد المضيف: عادة ما تكون الأسواق الكبيرة أكثر استفادة من الفرص الاستثمارية مقارنة بالأسواق الصغيرة فكلما ارتفعت نسبة حجم سوق البلد المضيف إلى حجم سوق البلد الأصل للاستثمار الأجنبي المباشر كلما ارتفعت التدفقات الداخلة من هذه الاستثمارات إلى البلد المضيف، فحجم السوق يشير إلى القدرة الشرائية لمواطني هذا البلد المضيف.

---

[1] مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** الطبعةالأولى دار النفائس لنشر والتوزيع، عمان،2005، ص ص 64 – 65.

[3] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 / 2003، ص 51.

2_ الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى النمو أو النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة، وقد توصلت معظم الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين الناتج الإجمالي المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة Dunning سنة1980 حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة الاونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفق الاستثمار المباشر ل42 دولة نامية.

3_ البنية الأساسية: يعتبر توفير بنية تحتية ملائمة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدول المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركة في الدول المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما تسهل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمراكز. حيث أشارت نتائج الدراسة التي قام بها كل من chen و chang و zhang حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين أن البنية التحتية كان لها تأثير إيجابي في اختيار موقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد.

ومن محددات الاستثمار كذلك نجد[1]:

4_ سياسات اقتصادية كلية مستقرة: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، تتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل الحجز التجاري.

5_ الإصلاح الاقتصادي: ينطوي مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى تضييق نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وترك إدارة هذا النشاط إلى قوى السوق بالشكل الذي يحسن الكفاءة التخصصية لمواردالمجتمع، إذ أوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن اتجاه الدول النامية إلى اقتصاد السوق والخصخصة قد ساعد على تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول.

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل لنشر، الأردن، 2006، ص 63

6_القوة التنافسية للاقتصاد القومي: تمثل أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي للدولة المضيفة في تحسن، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من هذه الاستثمارات ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال:

معدل نمو الصادرات: حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي

الرقم القياسي لأسعار الصادرات: فكلما اتجه هذا المعدل إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

7_ الحوافز المقدمة في الدول المضيفة: تمثل حوافز الاستثمار محددا هاما لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما عندما تمنح لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية، بحيث تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات، مما يتيح إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة، وقد تأخذ هذه الحوافز شكل الإعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكاليف رأس المال، الانتاج ،التسويق، أو شكل توفير الخدمات الأساسية كتزويد المستثمر بالمعلومات السوقية وتوفير المواد الخام وتوفير البنية التحتية وقد تأخذ شكل تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدل الفائدة عليها أو شكل مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسع في المستقبل.

8_ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر: يشير ارتفاع هذا المحدد في البلد المضيف إلى قلة الخطر وتوفر البنية التحتية الجيدة ونجاح سياسات الاستثمار إضافة إلى وجود ظروف سوق عمل جيدة، كما يشير إلى توفر محيط استثمارات جيد في الدول المضيفة ما يحفز على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف.

9_ تكلفة العمل: لقد توصل كل من Dunning سنة(1980) وvergerlersسنة (1991) إلى وجود علاقة إيجابية بين معدلات أجور البلد المضيف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليه، فكلما كانت نسبة معدل أجور البلد المضيف منخفضة عن معدل أجور البلد الأصل كلما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف

ونجد كذلك من محفزات الاستثمار الأجنبي التالي[1]:

10-الإطار السياسي والقانوني : يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا، لضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسيالمستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له آفاقا رحبة أمام استثماراته، كذلك أن عملية جذب الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية و الأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا

[1] سفيان قعلول، **جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر**، صندوق النقد العربي،ال عدد36، أبريل2017، ص14

المسعى وقتا طويلا، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين وضمان أقل عدد من المعوقات الاستثمارية يشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي :

ـ وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية.

ـ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

ـ وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القانون والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة.

ـ توفر أطر حوكمة وفق المبادئ الدولية.

11- سهولة ممارسة الأعمال: اتفق أغلب الاقتصاديين على أن مناخ الأعمال يحتل مرتبة هامة في قرار المستثمر ويؤثر بصورة مباشرة على تدفقات الاستثمار، لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تسابق غير مسبوق بين جل البلدان من أجل مراجعة أنظمتها المالية لتحفيز الشركات متعددة الجنسيات على الدخول للاستثمار فيها، حيث وصل عدد الدول التي سلكت هذا الطريق 38 دولة سنة 2005 وكنتيجة للنتائج الباهرة التي حققتها الدول التي عملت على تعديل نظامها المالي، فقد ازدادت أهمية الحوافز المالية والتمويلية كآلية محفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالأخص في الدول المتقدمة[1].

الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية بأن الاستثمار الأجنبيالمباشر وسيلةلتحويلالموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات. ولكن الفترة الحالية أثبتت أن معظم الدول النامية اتجهت إلى التنافس لجذب الاستثمار الأجنبي لمباشر واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار فيها لشعورها بدوره الايجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية، وسنعرض فيما يلي ما يمكن أن تحققه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مزايا بالنسبة لتنمية الاقتصادية [2].

1 -الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تطوير الموارد البشرية

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي إذ أصبح رأس المال البشري لا يقل أهمية عنه، أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التدريب و التعليم يعتبر مساويا له بالأهمية، وطور Robert Lucas نموذجا جديدا لنمو الاقتصادي والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي، كما أشارت النظرية الحديثة على أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد

[1] سفيان قعلول، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] جمال منصر، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية**، دفاتر المتوسط، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، ص ص 48 49

البشرية وذلك بإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من خلال عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا، ويمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي بينته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، وأن تتوفر عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع المتغيرات التكنولوجية السريعة وحسب Blomstrom et Kokko (1996) فإن انتقال التكنولوجيا بين الشركات العابرة للقارات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات الحديثة والمسيرين والتقنيين لكن بسبب التكوين الذي توفره لليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين وقد أكد العالمان أيضا أن الطلب على العمال المؤهلين ممن قبل الشركات العابرة للقارات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم العالي[1].

2 –المساهمة في تكوين الرأس المالي:

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ايجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف يتوقف على حجم التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال، أي على الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي.

وان مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد في البلدان التي يقوم فيها المستثمرون الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مداخيلهم، وذلك أكبر من البلدان التي تكون فيها التدفقات الرأس مالية الخارجية متزايدة. وهكذا فإن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على ديناميكية التدفقات الداخلة والخارجة من الدول المضيفة.

3 –حشد الاستثمارات الأجنبية:

الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات متعددة الجنسيات يسبب ويحفز الحاجة الإضافية للتمويل التي تلتمس في أسواق المال المحلية من أجل تكملة الاستثمار الأجنبي المباشر الأولي. إن إمكانية محفظة التمويل المحلية \الإضافية يمكن أن تكون مؤثرات خارجية موجبة تؤدي إلى حشد داخلي للاستثمار ولكن قد يكون لها تأثير مالي سلبي إلى حشد خارجي للاستثمارات المحلية عندما يكون المعروض من الموارد المالية شحيح. في نفس السياق عندما يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل البلد المضيف منتجا موجودا من قبل في السوق المحلي فإنه في حالة منافسة مع الصناعة المحلية وقد يؤدي إلى حشد خارجي على الطلب للاستثمار المحلي، على الرغم من قضايا الكفاءة والمنافسة فإن هذه إذا ما أخذت بمعزل سيكون لها تأثير سلبي على تكوين رأس المال الثابت الكلي. والحالة المعاكسة للحشد الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون صحيحة في حالة أن يجلب هذا الاستثمار منتجا جديدا إلى البلد المضيف ويخلق طلبا جديدا

[1] صياد شاهيناز، **الاستثمارات الأجنبي المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية سنة 2012،2013، صص 55 – 56.

على سلع وسيطة تنتج محليا لم تكن موجودة سابقا. أخيرا في حالة قلة العمالة الماهرة في البلد المضيف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يسحب العمالة الماهرة بعيدا عن الصناعات المحلية والذي يؤدي إلى تأثير سالب في النشاطات الاقتصادية المملوكة محليا وتبعا لذلك بسبب تأثير سلبي إضافي للحشد الخارجي على الاستثمار المحلي.

4 –الترابط:

قد يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تحويل التقنية الجديدة إلى البلد المضيف وتبعا لذلك تؤدي إلى إنتاجية أعلى ونمو اقتصادي. هذا الانتشار الايجابي أتى في الأساس من تفاعل الشركات متعددة الجنسيات مع الموردين والعملاء المحليين المنافسين لهذه الشركات. بما أن الشركات متعددة الجنسيات متعددة الجنسيات سوف تكون مهتمة بحماية أفضليتها التنافسية وسط المنشآت في نفس الصناعة لكن يكون أيضا لها اهتمام في تحسين كفاءة وجودة منتج الموردين الذين تتعامل معهم، لذلك فإن طريقة الترابط يتوقع أن تعمل من خلال الروابط الخلفية بالتحديد خلاف التحول التقني الأفقي أو حتى الروابط الأمامية[1].

[1] معاوية أحمد حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليجالعربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصادوالإدارة، ال عدد2، ص124، ص125.

المبحث الثاني: العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

يقوم هذا المبحث بتناول العلاقة التي تربط مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار حيث كلما كانت هذه المؤشرات ملموسة فهذا يدل على وجود مناخ استثماري ملائم الذي يجعل هذا الأخير محل أنظار المستثمرين الأجانب، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للحوكمة في تدعيم وتحسين مناخ الاستثمار

أولا: دور الحوكمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات

حالة عدم تماثل المعلومات هي الحالة التي تكون فيها المعلومات متاحة ومعروفة لطرف واحد لكن الطرف الثاني لكن لا تتوفر لديه مثل هذه المعلومات، وتؤدي الحالة إلى عدم كفاءة الأسواق لأن معظم المستثمرين سيكونون غير قادرين على الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها في عملية اتخاذ القرارات ، ويؤثر عدم تماثل المعلومات على الكثير من القرارات المالية مثل سياسات توزيعات الأرباح،التمويل،قرارات التكوين الرأسمالي،الإفصاح الاختياري للمعلومات،احتفاظ الإدارة بالملكية في إصدارات الأسهم الجديدة، والانتقاء الاختياري للمدققين الخارجيين، فالمعلومات لها محتوى إعلامي، وبالتالي فان عدم تماثل المعلومات المحاسبية سيؤدي للأضرار بكفاءة السوق وقدرتها على تشجيع الاستثمار، هذا ما يترتب عليه إمكانية تحقيق بعض الأطراف لأرباح غير عادية على حساب الأطراف الأخرى التي ليس لديها معلومات،وتحقيق هذه الأرباح غير العادية سيؤدي بالطبع إلى الأضرار بالسوق، حيث يترتب عليه انسحاب بعض المتعاملين منها خوفا من تحقيق خسائر وهذا ما سيؤدي إلى انكماش السوق وانخفاض السيولة وارتفاع تكلفة المعاملات مما يؤدي إلى التأثير السلبي على الاقتصاد القومي، ويعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالشركة تعرضا للمخاطرة، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حال نجاح الشركة وفي نفس الوقت أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حال نجاح الشركة، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى معلومات بصفة مستمرة لتمكنهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة و المفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة، كما أنهم يحتاجون إلى المتابعة المستمرة وتقدير الاحتمالات المستقبلية للشركة لتقييم وضع الشركة وتحديد ما إذا كان سوف يزيد من استثماراته أو يخفضها أو يتحول إلى شركة أخرى إن الهدف الأساسي لأسواق ذات طابع المستثمر هو حماية المستثمرين من خلال توفي المعلومات في الوقت المناسب وحمايتهم من خلال المراقبة، ويجب أن يكون الإفصاح كافيا بما يسمح للمستثمرين مقارنة الشركات بعضها ببعض بحسب الصناعات أو المكان،

ويفترض أن الشفافية في القوائم المالية والإفصاح الكامل يشجع على اكتساب ثقة المستثمر والتي ستؤدي إلى زيادة السيولة ويخفض من تكلفة التبادل ويرفع من الجودة الكلية للسوق[1].

ثانيا: دور الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية

تؤثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية من خلال[2]:

– مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة القبلية والأخرى الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

– مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة فيشكل تقارير وقوائم مالية.

– مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصحة عنها وبشكل مختصر فإن الحوكمة ينظر إليها على أنها مدخل لتحسين المعلومات المحاسبية اعتماد على مبدأ الإفصاح عن كل المعلومات التي يحتاجها مستخدمو لقوائم المالية التي تجرنا من جديد إلى الحديث عن نزاعات الوكالة أحد الأسباب الرئيسية في ظهور الحوكمة، وبالتالي فإن الأثر المباشر للحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية هذه الأخيرة التي تؤثر في ما بعد على كل القطاعات و المجالات الاقتصادية

– كما أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من شأنه تحسين مناخ الاستثمار وزيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتم ذلك من خلال:

1 –نظم ضريبة واضحة وشفافة

ينبغي إصلاح النظم الضريبة حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة، وفهدا الصدد فان تعدد الإجراءات الخاصة بالتقارير المالية يسمح للمسئولين بممارسة قدر كبير من الاختيار الشخصي، ولذا يجب إلغاؤه كما أن قوانين ولوائح الضرائب ينبغي أيضا أن تتطلب قدرا كافيا من الإفصاح عن البيانات المالية وينبغي أن يجري تنفيذها بفعالية وفي أوقات محددة.

2–وجود نظام قضائي مستقل ويعمل بشكل جيد

يعتبر النظام القضائي المستقل الذي يعمل بشكل جيد من أهم المؤسسات في الاقتصاد الديمقراطي القائم على أساس السوق ولا يمكن لأي من الإجراءات الضرورية التي تم وضعها إن تحقق أي أثر ما لم

---

[1] بن رجيم محمد خميسي،**دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة عنابة، العدد 2 جوان 2015، ص88.

[2] مليكة زغيب، **دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للح من الفساد المالي والإداري

يكن لأي من الإجراءات الضرورية التي تم وضعها أن تحقق أي أثر ما لم يكن هناك نظام قضائي سليم يسهر على

تنفيذ القوانين باستمرار وبكفاءة وعدالة، وفي هذا الصدد فإن الآليات المذكورة فيما يلي يمكن أن تساعد على تقوية دعم الطاقات الإدارية الأساسية والقدرة على التنفيذ:

- اختيار هيئة الموظفين من بين العاملين ذوي المؤهلات الجيدة.
- تقديم وترقية الموظفين بناء على معايير مهنية قابلة للاختيار بناءا على اختبارات موحدة.
- تقديم تدريب مهني للعاملين على أساس حدث التكنولوجيات دفع المرتبات المناسبة حتى يمكن جذب الأفراد المهنيين المؤهلين الأكفاء.
- تقديم فرص لتثبيت الموظفين بناء على الأداء وليس على أساس الانتخابات الدورية.

3 -نظم محاسبية شفافة:

تسمح هذه النظم بالحصول على قوائم مالية شفافة للمؤسسة وتقدم في وقتها ويعتمد عليها، على أن يتم مراجعة هذه النظم على أساس معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية وهو ما يسمح بتسهيل عمليات المقارنة بين المؤسسات مع ضرورة إلزام المؤسسات على ممارسة قواعد سليمة لإدارة المؤسسات وتصميم نظم داخلية مناسبة للرقابة وتقدير التقارير وهذا ما تتطلبه أسواق الأسهم والسندات.

ثالثا: دورالحوكمة في معالجة مشكلة الفساد المالي والإداري:

إن مفهوم حوكمة الشركات لا يعني فقط احترام مجموعة من القواعد والإجراءات الموضوعية الشركة، بل هي ثقافة وأسلوب لضبط الأعمال والممارسات التي تتجاوز القانون والقواعد الواجبة في إدارة الشركة والتي من شأنها مخالفة اقتصاديات السوق الصحيحة وما تتضمنها من قواعد صارمة لضبط الأعمال والمعاملات لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستثمرين والمساهمين كما يعتبر الغش والخداع والرشوة هما الدعامة الأساسية للفساد الإداري والمالي فيجب اكتشاف هذا الغش الذي يحصل في الشركات ومن اجل ذلكيجب وضع إستراتيجية لمواجهة الفساد الإداري والمالي الحاصل في الشركات وتتكون هذه الاستراتيجية من العناصر التالية [1]:

- إصلاح الهيئات الحكومية، محاربة الأداء البيروقراطي يساهم إن وتقييم أساليب العمال بصفةمستمرة.
- زيادة كفاءة قدرات العاملين ورفع مستوى خبراتهم ومؤهلاتهم من خلال برامج التدريب، بالتالي تقوية قدرات الهيئات الحكومية والإدارية والتنفيذية.
- تحسين النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانيات من اجل تنفيذ القوانين.

[1] بن رجم محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص91.

– وضع آليات لتنفيذ حوكمة الشركات، حيث أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يتطلب إصلاح الكثير من القوانين واللوائح المعمول بها.

– النزاهة والعدالة في العمل ولتحقيق ذلك لابد من تعزيز العلاقة بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف الشركة وجعله مجزئا مناستراتيجية الشركة طويلة المدى كما إن المسؤولية وقبول المحاسبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح يعطي للشركة ميزة تنافسية.

–ممارسة حوكمة الشركات العامة والخاصة لان كلاهما مرادف للآخر يساهم في تطوير الاقتصاد.

– إتباع المعاير المحاسبة الدولية حيث إن إتباع المعايير المحاسبية السليمة يدعم كفاءة الإدارة المالية كما إن التقارير السليمة توفر المعلومات الحيوية والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولأجل ذلك تم وضع معايير محاسبية دولية موحدة واستعمال وقبول مثل هذه المعايير الواحدة يمكن إن يؤدي إلى زيادات القدرات المالية وإضفاء نوع من المرونة والشفافية في المعاملات الدولية وبالتالي زيادة الجودة العالية وسلامة التقارير المالية ونتج عن استخدام المحاسبة المالية مفهوم المساءلة الذي يعبر إحدى الأدوات الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة .

المطلب الثاني: أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة عوامل نحدها في الدول المضيفة مثل قانون الاستثمار والاستقرار السياسي للبلاد والوضعية الاقتصادية، البنى التحتية أيضا وأيضا يرتبط الاستثمار بمؤشرات الحوكمة ارتباطا كبيرا وفيما يلي نوضح علاقة الاستثمار ببعض مؤشرات الحوكمة:

1–مؤشر مكافحة الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أغلب الدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تظهر التأثر بمفهوم الفساد حيث في بداية 1990أظهرت البحوث والدراسات في مجال الأعمال التجارية الدولية طبيعة العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر. حيث وجد Hines and James (1995) أنه بعد السيطرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة، فإن الفساد يؤثر سلبا على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. واختلفت الدراسات حول العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر فهناك من يرى أن الفساد يشكل عائقا أمام توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة تحليلية لمجموعة من البلدان أثبت Plekhanov وآخرون أنه إذا تحسن مستوى السيطرة على الفساد في البلد المقصود فإن تدفقات الاستثمارات إلى الدول المضيفة ترتفع أكثر مما هي عليه في البلدان التي لديها معدلات الفساد. وكم أنه يقلل من الحافز على الاستثمار لأن رجال الأعمال عليهم دفع أعباء إضافية في البيئة الفاسدة عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشاوى حتى يسمح لهم ببدء نشاطاتهم، ثم عليهم بعد ذلك دفع الرشاوى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق. إضافة إلى أن الفساد يؤدي إلى إضعاف مستويات الأداء

للقطاعات الاقتصادية وبالتالي فهو يؤثر على النمو الاقتصادي من جهة ونقص مؤشرات المناخ الاستثماري لدول.

2-مؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي:

إن نجاح الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب وجود نظام قضائي فعال وعادل وسمو القواعد القانونية والتنظيمية على كافة المتعاملين الاقتصاديين وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب وهذا ما يعرف بسيادة أو حكم القانون، فالخروج عن هذه القواعد وتحيز القوانين والتشريعات يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري المالي والسياسي. فسيادة القانون تعتبر آلية مهمة في مكافحة الفساد الذي يعتبر كعامل من عوامل جذب رؤوس الأموال الأجنبية والشرط الأساسي لمكافحته هو وجود إطار قانوني صالح وهيكل مؤسساتي يطبق القانون دون الأخذ بعين الاعتبار المحاباة والتعسف[1].

3-مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر:

فعدم الاستقرار السياسي للدول يؤدي بالضرورة إلى الفساد بأنواعه وأهمه الفساد السياسي والذي بدوره يؤثر على مفهوم المنافسة والتنافس الشريف بين المؤسسات الاقتصادية في حرية ومجال الاستثمار، فمثلا تعرف العديد من دول العالم الشرق الأوسط حالة من الصراعات والنزاعات والحروب، التي أدت بها إلى تراجع مستويات النمو والتنمية وأنتجت خللا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فلقد أوضحت دراسة basiإن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول والثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية كذلك توصلت دراسة لكل من (Schneider and frey 1985)شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976 1979 1980ان عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر

4-مؤشر فعالية الحكومة الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن بعض الدول و الحكومات التي لديها أنظمة فعالة وقادرة على التغيير، تعتبر أكثر جاذبية كمواقع الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة وبالنظر إلى مجموعة دراسات أخرى في مجال قياس الأداء السياسي للحكومات و الدول التي لم تتوصل إلى نتائج ايجابية بخصوص استقطاب أجنبية مباشرة وبما إن فعالية الحكومة من باب كونها وظيفة تعتمد على نوعية النظام والقوة الاقتصادية، قدرات العسكرية أو نسبة السكان فهي تعتبر كقيد يعتمد على توفير ما يهم المستثمر من الوسائل المختلفة لتقييم فعالية و استقرار السياسات الحكومية .

[1] نصاح سليمان، ختيرمحمد،**دراسة قياسية لأثر الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2016**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9، العدد 2،2021، ص ص 28 – 29.

5-مؤشر نوعية أثر التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وعدة عوامل حيث أظهرت دراسة كل من (zurbruegg.r 2006) rammal.h.g.and إن عدم التطبيق الجيدواحترام والقوانين المعمول بها في مجال الاستثمارات يؤدي إلى نتائج وأثار سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

بشكل عام، يكون للمؤسسات الجيدة تأثير إيجابي على التنمية من خلال تشجيع الاستثمار. لذلك، يمكن لجودة المؤسسات أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحكم الرشيد الذي يشكل عاملاً هامًا لجاذبية الاستثمار الأجنبي. لعب مفهوم الحكم الرشيد دورًا أكثر أهمية في النقاش الدولي حول التنمية والبحث العلمي. كما أن الشفافية عنصر خاص له علاقة وطيدة بالحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر. يرتبط مفهوم انعدام الشفافية بالفساد الذي يشير إلى غياب الحوكمة الرشيدة.في الواقع، تتطلع الشركات متعددة الجنسيات دائمًا إلى الاستثمار حيث تكون البيئة المؤسسية مواتية. بالإضافة إلى ذلك، يفضل المستثمرون الأجانب القيام باستثماراتهم في البلدان المضيفة بإطار مؤسسي شفاف يتميز بسياسة متماسكة.[2]

الجدول 1:عناصر الحوكمة الرشيدة في ترويج الاستثمار

القدرة على التنبؤ	**تشير إمكانية التنبؤ إلى وجود سياسات واضحة وإطار قانوني واضح للاستثمار، وقواعد وأنظمة يمكن التنبؤ بها، وتطبيقها العادل والمتناسق، كما تعني إمكانية التنبؤ أيضًا إلى وجوب تقليص اللوائح وتبسيطها إلى أقصى حد ممكن.**
المسائلة	تزداد مساءلة وفعالية المسئولين الحكوميين من خلال وضع معايير الأداء والمراقبة، حيث تقل فرص الفساد، بالإضافة إلى ذلك، يجب إبلاغ المستثمرين بهذه المعايير حتى يكونوا على دراية كاملة بمستوى الخدمة المتوقع، كما كان إنشاء إطار خاص بالإجراءات واضح ومحايد، سمة من سمات البلدان التي نجحت في تعزيز الاستثمار.

[1] نصاح سليمان ختير محمد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] GHADRI Houria et al, Governance and FDI attractiveness: Some evidence from developing and developed countries, Global Journal of Management and Business Research Finance, Volume 13, Issue 6, 2013, pp 183, 184.

الشفافية	تكون المعاملة بين الحكومة والمستثمرين أكثر فاعلية عندما يكون هناك إفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب، مع وجوب سهولة توفر المعلومات من خلال إنشاء مكتب مساعدة للمستثمرين. تعني الشفافية أيضًا انفتاح أكبر على وسائل الإعلام بشأن سياسات وممارسات الاستثمار.
المشاركة	إن التحاور مع أصحاب المصالح، بما في ذلك مجتمع المستثمرين، يساهم في تطوير السياسات وتنفيذ القرارات السياسة، وذلك من خلال إنشاء منتديات مختلفة، متضمنة اللجان الاستشارية، والتي يمكن من خلالها للمجتمع المدني ومجموعات الأعمال تقديم المدخلات، ما يساعد الحكومة على أن تعكس سياساتها وبرامجها بشكل أفضل لخدمة أهداف التنمية واهتمامات أصحاب المصالح من رواد أعمال ومستثمرين.

المصدر:

UNITED NATIONS, GOOD GOVERNANCE IN INVESTMENT PROMOTION, United Nations Conference on Trade and Development, 25 August 2004, and p 4.

ركزت UNCTADفي المذكرة المتعلقة بالحوكمة والترويج للاستثمار على أربعة عناصر أساسية متمثلة في القدرة على التنبؤ وشفافية القوانين واللوائح والإجراءات الحكومية، والمساءلة، لا سيما داخل المؤسسات التي تتعامل مع المستثمرين، ودرجة تفاعل القطاعين العام / الخاص أو مشاركة مجموعات القطاع الخاص في مبادرات تحسين بيئة الاستثمار. ويقدم الجدول أعلاه وصفًا موجزًا لكيفية تأثير هذه العناصر الأربعة على الحوكمة في ترويج الاستثمار.

إن توفر البيئة الاقتصادية الملائمة والحوكمة قد تساهم بشكل كبير في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة تعتمد إلى حد كبير على البيئة المؤسسية. وبحسب الاقتصاديات الناشئة، فإن البيئة المؤسسية لها هي التي تحدد مستوى التقدم التكنولوجي والابتكار أكثر من حوكمة الدولة. فقد تلعب الحوكمة على مستوى الشركات وثقافة الدولة أيضًا دورًا مهمًا في نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، فإن توفر عوامل مثل القدرة على تبني

التكنولوجيا والقدرة على الابتكار وجودة إدارة الشركات والعوامل الثقافية الديناميكية قد ترتبط بالقدرة التنافسية للبلد وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الناشئة.[1]

[1] P.N. Kayalvizhi, M. Thenmozhi, Does quality of innovation, culture and governance drive FDI?:Evidence from emerging markets, Emerging Markets Review, vol 34, 2018, p 176.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسة الأولى

تعود هذه الدراسة للباحثة أمل محمد مصطفى تحت عنوان دور الحكومة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية. وهي عبارة عن مقال في مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد السابع والعشرون. تمت هذه الدراسة بهدف تبيان كيفية مساهمة الحوكمة في جذب وتدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية،وتأتي أهمية البحث من خلال الدور المهم للحوكمة بالتأكيد على حسن الأداء المالي والإداري بالإضافة إلى دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية أو حتى المحلية.

من خلال هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى وجود علاقة واضحة بين قواعد الحوكمة وتوفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية وذلك لأن المستثمرين قبل توجيه استثماراتهم يبحثون عن هياكل سليمة للحوكمة داخل المؤسسات بأنواعها لضمان مستوى معين من الدقة في اتخاذ القرارات والشفافية في المعلومات التي تنشرها كذلك توصلت الباحثة أن الحوكمة داخل المؤسسة تحارب الفساد في الشركات و الإدارات الحكومية كما بينت لنا أيضا في هذه الدراسة التأثير القوي بين تطبيق مؤشرات وأبعاد الحوكمة على جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

المطلب الثاني: الدراسة الثانية

صاحب هذه الدراسة هو عيسى حمد محمد الفارسي وهي بعنوان دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الليبي، كانت في المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة بنغازي بتاريخ 11_12 نوفمبر 2019 وقد كان هذا المؤتمر بعنوان المؤسسات و إشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا كنموذج)، وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الوصول إلى كيف يمكن للحوكمة أن تساهم في جذب وتدعيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي وأيضا تحليل واقع الفساد في الاقتصاد الليبي ومدى تأثيره على جذب الاستثمارات.

وقد توصل الباحث إلى أن ضعف ضوابط الحوكمة يؤثر سلبا على البيئة الملائمة لجذب الاستثمار وأيضا لابد من الاستفادة من القوانين والقواعد والمبادئ الخاصة بالحوكمة التي صدرت عن مؤسسات ومنظمات دولية من أجل دعم الاستثمارات الأجنبية ودعم الاقتصاد الليبي. وان الفساد يعتبر عقبة أساسية أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما توصل الباحث من خلال دراسته أن ضعف أداء ليبيا في مؤشر مدركات الفساد يرجع إلى وجود كثافة في الإجراءات البيروقراطية وانتشار الرشوة في الإدارة العامة وإهدار الموارد وسوء إدارة القطاع العام، أي غياب الحوكمة مما يؤدي إلى نتائج سلبية على التنمية الاقتصادية وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا.

المطلب الثالث: الدراسة الثالثة

قام بهذه الدراسة الباحثان بن دبيش نعيمة من جامعة مستغانم بالجزائر والباحث بولاعة محمد من المركز الجامعي بميله وكانت هذه الدراسة بعنوان دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996 . 2015، وهي عبارة عن مقال في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع جوان 2017، وتمت هذه الدراسة من أجل معرفة إلى أي مدى يؤثر المناخ المؤسساتي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مع محاولة قياس ذلك.

ولقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة وجود علاقة بين معظم مؤشرات الحكم الراشد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الجزائر. وجود أيضا علاقة إيجابية بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي وحماية حقوق الملكية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، وكذلك وجود علاقة سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثير مؤشرات المناخ المؤسساتي والحكم الراشد على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول المختارة متفاوت حيث يأتي مؤشر الحرية الاقتصادية في الصدارة ثم بعده مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر حماية حقوق الملكية.

القيمة العلمية المضافة:

في دراستنا التي كانت بعنوان الحوكمة ودورها في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر حيث ركزنا فيها على معرفة مدى تطبيق الجزائر لمبادئ الحوكمة والدور الدي لعبته في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر حيث توصلنا إلى وجود علاقة طردية تربط بينهم حيث أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يجعل المناخ الاستثماري جيد وجذاب لمختلف الاستثمارات أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ الضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة فيها مما نتج عنه عدم إقبال المستثمرين كون المناخ الاستثماري غير مهيئ وغير مشجع.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث اختلاف الحيز الجغرافي فالدراسة الأولى كانت بمصر والثانية بجمهورية ليبيا وأيضا نلاحظ الحيز الزماني يختلف فالدراسة الأولى كانت بين 2011حتى 2017 أما الثانية فكانت عام 2019والثانية كانت في الفترة الممتدة بين 1996حتى 2015.

خلاصة الفصل

من خلال ماتم تقديمه في هدا الفصل من عرض و إبراز الإطار المفاهيمي للحكومة و الاستثمار الأجنبي المباشر وعرض لمختلف الجوانب لكليهما من مبادئ و آليات وإبعاد استخلصنا أن الحوكمة لها دور فعال ومهم لاقتصاديات الدول فقد أصبح للحوكمة دور بارز في ترتيب اقتصاديات الدول وعلى أساسه الترتيب يقوم المستثمرون بتحديد البلدان التي سيتم توجيه استثماراتهم إليها فالدول التي بها حوكمة جيدة هي الدول التي تكون على قدر واسع من الدقة في اتخاذ القرارات والشفافية في نشر المعلومات والاستقرار السياسي و القانوني وقد تبين في السنوات الأخيرة أن تبني نضام قائم على الحوكمة هو نضام قائم على الشفافية والعدالة الأمر الذي يخلق نوع من الضمانات للطرفين سواء ضد الفساد و سوء التسيير بيروقراطية الإدارة أي بمعنى آخر ضمان حقوق وواجبات المستثمرين هدا كله يؤدي إلى تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق والارتقاء بالاقتصاديات إلى مستويات تنافسية تمكنها من جذب الاستثمارات الأجنبية إليها والاستفادة من مميزاتها في تطوير الاقتصاد المحلي للبلد وتحقيق التنمية.

كما أيضا قمنا في هذا الفصل بالإشارة إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وإيضاح القيمة العلمية المضافة لبحثنا.

الفصل الثاني:

الحوكمة وتطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر

مقدمة الفصل

أصبح الاستثمار الأجنبي واقعا حتميا في الاقتصاد العالمي، حيث توسعت توجهات الشركات المتعددة الجنسيات نحو الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، الأمر الذي جعل العديد من الباحثين و خبراء الاقتصاديين يعملون على إيجاد عوامل جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال هذه الدراسة نتعرف على عدة محددات للاستثمار الأجنبي المباشر كحجم السوق، القرب الجغرافي، تحرير الأسواق وغيرها وقد برزت الحوكمة كعنصر فعال يؤثر بشكل كبير في تدفق الاستثمارات وتحديد وجهتها فالحوكمة في الواقع تتجه نحو الحد من الفساد فقد بدأ مؤخرا الاهتمام بمؤشرات الحوكمة من شفافية و سيادة القانون ، ومساءلة و الاستقرار السياسي وغيرها فهذه الأخيرة لها تأثير كبير في قرارات المستثمرين .

وكغيرها أولت الجزائر اهتماما كبيرا على غرار باقي الدول النامية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وعملت على كيفية جذبها فقامت بعدة إصلاحات اقتصادية و إجراءات إدارية لتهيئة مناخ جاذب للمستثمرين ولكن على رغم من هذا كله بقيت غير كافية لتطلعات الدولة والمستثمرين على حد سواء فالمستثمرون يرغبون بالقيام بأعمالهم بشكل سلس دون عراقيل و قد تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين ففي المبحث الأول بينا فيه واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومبحث الثاني كان حول واقع الحوكمة في الجزائر .

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر تبذل جهود مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فقد أصدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك لاسيما في فترة التسعينات والألفية الثالثة، وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: التطور القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر القانون منظم لأي تغير في التوجهات الاقتصادية والسياسية فهو بمثابة قاعدة شرعية لأي بلد في أي مجال وفيما يلي سنوضح مراحل تطور قانون الاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ الاستقلال.

أولا:إصدار أول قانون للاستثمار الأجنبي

يقوم هذا القانون على سياسة مالية، وظيفية إقليمية، فضلا عن جهاز نقدي يدعمه ويقوي آثاره، جاء هذا القانون في إطار كلاسيكي حيث نجد فيه بنود بالضمانات العامة وضمانات خاصة وهي موضحة فيما يلي [1]:

1 _ الضمانات العامة :تتمثل هذه الضمانات في:

– حرية استثمار الأشخاص الطبيعية والمعنوية، تحت طائلة الأحكام المتعلقة بالنظام العام.

– حرية التنقل و تحديد الإقامة مضمونة للعاملين في الشركات الأجنبية أو المساهمين في تسييرها تحت طائلة قواعد النظام العام.

– المساواة أمام القانون خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأحكام الضريبية، معترف بها الأشخاص الطبيعية والمعنوية والأجنبية.

– ضمان التعويض في حالة التأميم، فكل تأميم لا تتم إلا في إطار الأحكام العادلة عندما يبلغ الناتج الصافي للأرباح قيمة الرأس المال المستوردين، تستوجب عملية التأميم الحق في تعويض عادل.

2 _ الضمانات الخاصة: وهي كالتالي

– **المؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقيات:** يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة، التي تشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملاين دج في مدة ثلاث سنوات مع إمكانية توفير أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين.

[1] المادة 1من القانون رقم63–277 المؤرخ في 26 يوليو1963، يتضمن قانون الاستثمارات ن الجريدة الرسمية، العدد 53 سبتمبر1960.

-**المؤسسات المعتمدة:** هي مؤسسات تملك مخططمالي مرضي وتستعمل بتجهيزات حديثة مخصصة لمجال نشاطها، بقرار الوزير المعني يشمل الاعتماد على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال 50% من الأرباح الصافية السنوية التحويل الحر الأموال المتنازل عنها إضافة إلى التدعيم الاقتصادي للإنتاج بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تعتمد التكوين المهني وترقية العمال والإطارات الجزائرية

ثانيا: مرحلة رفض الاستثمار الأجنبي

في هده المرحلة سنتطرق إلى:

1 -الاستثمار في إطار أمر 66-284: بعد فشل قانون 63 -277السابق، تبنت الجزائر هدا القانون الذي يحدد الضمانات والمنافع المتوفرة له، وأهم المبادئ التي تضمنها[1]:

أ -**المبادئ:** وهي كالتالي:

- الاعتراف بالأشخاص الطبيعية والمعنوية أو الأجنبية لإنجاز في القطاعات الصناعية والسياحية.
- تنجز القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني التي تعود للدولة وللهيئات التابعة لها ويمكن لها أن تقرر دعوة الرأسمالي الخاص الوطني أو الأجنبي.
- يمكن للدولة أن تنشأ شركات مختلطة الاقتصاد بالاشتراك مع الرأسمال الخاص الأجنبي أو الوطني.

ب -الضماناتوالامتيازات: تتمثل في:

- المساواة أمام القانون لا سيما المساواة الجنائية.
- حق تحويل الأموال، الأرباح والعوائد.
- الإعفاء العام أو الجزئي أو التناقص من رسم الانتقال.
- تعويض الرسم العقاري خلال عشر سنوات.
- استثناء الرسوم الجمركية على الأرباح الصناعية أو التجارية.

2 – القانون رقم 82 -13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة

يعد القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوث 1982، يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها الملغى، يعد الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أول قانون في الألفية الثالثة ينص على تكريس القاعدة 49/51 في مجال الاستثمارات الأجنبية وهو ما يتجلى من خلال ما جاء في صلب المادة 58 منه التي تنص صراحة على أنه "لا يجوز إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار الشراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من الرأسمال الاجتماعي."

[1] قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، مرجع سبق ذكره.

يفهم من مضمون المادة 58 أعلاه أن المشرع قد أقر مسألتين هامتين: تتمثل أولهما في تكريس المشرع الجزائري عن طريق قانون المالية التكميلي للقاعدة 49/51 في مجال الاستثمارات الأجنبية، بحيث لا يجوز للأجانب إقامة مشاريع استثمارية في الجزائر إلا في إطار الشراكة مع المستثمر الوطني الذي يتعين أن يحوز على أغلبية الرأس المال الاجتماعي للمشروع والذي يجب أن يمثل ب 51بالمائة بمفهوم هذه المادة[1].

أما المسألة الثانية التي يمكن استخلاصها من نص المادة نفسها فتتعلق بمجال تطبيق القاعدة 51/49 حيث يلاحظ أن الصياغة التي اعتمدها المشرع في نص المادة قد قطعت أي مجال لتأويل، حيث جاءت بصيغة الجمع "الاستثمارات الأجنبية" دون إيراد أي استثناء بشأن المسألة، وهو ما يدعونا إلى التأكيد على تطبيق هذه القاعدة في جميع القطاعات دون تمييز بينها على أساس أنها قطاعات استراتيجية أو غير استراتيجية ولا شك في أن ذلك من شأنه ضمان رقابة الدولة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، على الرغم من انتقاد التوجه من طرف البعض على اعتبار أنه يعرقل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويحد من جاذبية مناخ الأعمال في الجزائر، لاسيما في ظل الظروف الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري ،لا تفوتنا الإشارة في هذا الصدد إلى أن المشرع الجزائري قد أخرج أنشطة الاستيراد من نطاق تطبيق هذه القاعدة، وذلك ما تبنيه الفقرة الثالثة من المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 السالف ذكره، حيث أكد من خلالها المشرع صراحة على أنه لا يمكن أن تمارس أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، إلا في إطار الشراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 30 بالمائة على الأقل من الرأسمال الاجتماعي، لكن بعد 5 سنوات من اقرار هذا النص تمت مراجعة نسبة مساهمة الطرف الوطني بتقوية وتوسيع تطبيق القاعدة العامة 49/51 إلى أنشطة الاستيراد وذلك بموجب المادة 56 من القانون رقم (13-08) المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014[2].

[1] خلاف فاتح، **إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (51/49) في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري**، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، مجلة ليزا للبحوث والدراسات المجلد 6، العدد2021،2، ص91

[2] مرجع نفسه، ص ص 90 – 91 .

ثالثا: مرحلة الانفتاح على الاستثمار

بدت رغبة الجزائر في هذه المرحلة باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الأمر الذي جعلها تصدر جملة من القوانين هي:

1. القانون رقم 90 -10 المتعلق بالنقد والقرض:

شكل قانون النقد والقرض90-10 الصادر في 14 أفريل1990 أداة جديدة لسياسة الاقتصادية في البلاد، وقد تساهم بجملة من القوانين التنظيمية التي تعمل على توجيه الاقتصاد الوطني نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا وصريحا، وعلى الرغم من أن هذا القانون ليس قانون استثمار و إنما يتعلق بتفعيل السياسة النقدية في البلاد، إلا أنه أظهر الإرادة الواضحة للحكومة الجزائرية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

من خلال مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر نذكر فيما يلي:

حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة بعد تأشيرة بنك الجزائر، وذلك ب عد60 يوما من تقديم الطلب، وضمانات ضد إجراءات المصادرة حيث نصت المادة 183 على أنه "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة لدولة أو للمؤسسات المتفرعةعنهاوأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني " فقد حدد القانون كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني

حدد هذا القانون قطاعات يكون الاستثمار فيها حكرا على الدولة والهيئات التابعة لها، مع وضع شروط لتدخل رأس المال الخاص

إلغاء قانوني (82-13) (83-13) اللذين حددا نسبة الشراكة المختلطة (51%، 49%) ومنه فتح المجال لكل أنواع مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني

تبسيط عملية قبول عروض الاستثمارات، حيث أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، حيث يقدم الطلب إلى المجلس ثم يثبت في الملف خلال شهرين كما أعطى القانون المستثمرين الأجانب الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات بينهم وبين المستثمرين المحليين.

[1] أسماء سي عيسى، **تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد 21 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2019، ص177 .

هذا وقد لعب بنك الجزائر في ظل هذا القانون دور هيئة الاستثمار، باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين[1].

2 – إصدار القانون رقم 93 – 12 المتعلق بالنقد والقرض:

ألغى هذا القانون جميع القيود التي ميزت قانون رقم 82 –13 المعدل والمتمم، بهدف تبسيط إجراءات قبوله من اجل تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومن أهم مبادئ هذا القانون:

– مبدأ المساواة وعدم التميز بين المستثمرين العموميين أو الخواص محليين أو أجانب.

– مبدأ حرية الاستثمار وحرية المستثمر الخاصة سواء كان محلي أو أجنبي، وهذا بالاستثناء القطاعات الاستراتيجية الخاصة بالدولة أو أحد فروعها[2].

– ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها.

– اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات.

3–دستور 1996: من أهم ما جاء به هذا الدستور وأقر به مبدأ حرية التجارة والصناعة، مضمونة وتمارس في إطار القانون، تحمل أبعاد واضحة بالنسبة للتوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر وتشجيع كل المبادرات الفردية والجماعية في كل الميادين والمجالات، هذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستثمار بكل حرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى حرية تنقل رؤوس الأموال إذ يعتبر تحرير تنقل رؤوس الأموال الجناح المالي للاستثمار الأجنبي. فمن بين محاور سياسة الانفتاح في الجزائر ترقية الاستثمار وتطويره عن طريق فتح السوق الجزائرية والنشاطات الاقتصادية أمام رأسمال الأجنبي وحرية تنقل رؤوس الأموال، وإزالة كل عوائق دخوله إلى المنطقة، وتسهيل إجراءاته.

الفرع الثاني: تطور الاستثمار في الجزائر

تميزت هذه المرحلة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن الأوضاع الاقتصادية مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات التي مست كل القطاعات إلى غاية اليوم.

[1] مرجع نفسه ،ص177.

[2] المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64

تطور الإطار المؤسساتي للاستثمار:

يخضع التطور المؤسساتي للاستثمار في الجزائر إلى الترتيب التالي[1]:

1-المجلس الوطني للاستثمار (CNI): هو عبارة عن تنظيم يشمل ممثلين عن ثماني وزارات رئيس الحكومة، تتمثل مهامه فيما يلي:

أ-يقترح استراتيجية تطوير للاستثمار وأولوياتها.

ب-يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات.

ج-يفصل في الاتفاقيات التالية:

- الاتفاق مع الوكالة لحساب الدولة والمستثمر.
- الاتفاقية المبرمة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.
- الاتفاق على منح المزايا ونوعها حسب طبيعة كل استثمار.

د- يقترح على الحكومة القرارات والتدابير الضرورية لتفنيد ودعم الاستثماروتشجيعه.

هـ_ يشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

2-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: حسب الأمر رقم 01 – 03 الموافق ل 20 أوث 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06 – 08 جويلية 2006 تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مؤسسة عموميةّ ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين تمارس مهامها (A P S I) المحليين والأجانب، تأسست هذه الوكالة لتخلف وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار، توظف 150 إطار يشرفون على تسيير ملفات الاستثمار في 48 ولاية بمعدل ثلاث إطارات لكل ولاية، وهي تتولى المهام التالية :[2]

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم.
- تسهيل استفتاء إجراءات التأسيس عند إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع.
- منح المزايا الخاصة بالاستثمار.

_ تسيير صندوق دعم الاستثمار.

- تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.

---

[1] بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس2019، ص60

[2]بن لخضر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص61

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية:

– **المجلس الوطني للاستثمار:** الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

– **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عملية الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

– إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

– **صندوق دعم الاستثمار:** الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة لتحسين مناخ الاستثمار، وبيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف تعبيد الطرقات.

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: مفهوم مناخ الاستثمار: هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي:

هو مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توفر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني[1]

ثانيا: قياس مناخ الاستثمار في الجزائر

لقياس مناخ الاستثمار هناك عدة مؤشرات تسمح لنا بذلك منها:

1-مؤشر الحرية الاقتصادية: تبلغ درجة الحرية الاقتصادية الجزائر46,9 مما يجعل اقتصادها رقم 169 الأكثر حرية حسب مؤشر 2020 محتلة المرتبة رقم 14 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودرجاتها الإجمالية أقل بكثير من المتوسط الإقليمي(61,8) والعالمي(61,6). ويمكن تتبع مسار الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

[1] صياد شاهيناز،**الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**،مرجع سبق ذكره، ص12

الجدول 2: مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر(2016-2020)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
درجة الحرية	50,1	46,5	44,7	46,2	46,9

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

عرفت الجزائر خلال الفترة 2016-2020 حالتين، الأولى كانت من 2016حتى2018 حيث انخفضت درجة الحرية وذلك يعود لتضييق الحكومي من أجل مجابهة انعكاسات انخفاضات البترول التي عانت مها عام 2015 والفترة الثانية من 2018 حتى 2020 تسجل تحسن في مؤشر الحرية من خلال السياسات التي وضعتها الدولة كتدعيم للقطاع الخاص وإعطاء بعض الامتيازات لجلب المستثمر الأجنبي للنهوض بالمنتوج المحلي وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2-مؤشر التنافسية العالمية

الجدول 3: موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة(2015-2019)

المؤشرات		2015 144 دولة	2016 140 دولة	2017 138 دولة	2018 140 دولة	2019 141دولة
مؤشر التنافسية العالمية		79	87	86	92	89
تمكين البيئة	الإطار المؤسساتي	101	99	99	120	111
	البنية التحتية	106	105	100	88	82
	اعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال	129	126	108	83	76
	استقرار الاقتصاد الكلي	11	38	63	111	102
رأس المال البشري	الصحة	81	81	73	66	56
	الكفاءات	98	99	96	88	85
السوق	سوق السلع	136	134	133	128	125
	سوق العمل	139	135	132	134	131
	النظام المالي	137	135	132	122	111
	حجم السوق	47	37	36	38	38

النظام البيئي للابتكار	تطور بيئة الأعمال	**131**	**128**	**121**	**113**	**93**
	قدرات الابتكار	**128**	**119**	**112**	**106**	**86**

المصدر: عاشوري حنين، أوضايفية حدة، الفساد وأثره على المناخ الاستثمار في حالة الجزائر، جامعة 20أوث سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1،2021، ص321

من خلال الجدول السابق نلاحظ مثلا بالنسبة للبنية التحتية لا تزال ضعيفة فيما يتعلق بإمدادات الماء والكهرباء وغيرها لتحتل الجزائر بذلك المرتبة 82 أما فيما يخص اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فتعرف ضعفا خاصة فيما يتعلق بالمعاملات التي تستخدم شبكة الانترنت، فتدفق هذه الأخيرة ضعيف إلا أن الجهود المبذولة جعلتها تقع في المرتبة 76.

2 – مؤشر الاستقرار الاقتصادي

الجدول 4: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر سنة 2021

المؤشر الاقتصادي	2021
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(مليار دولار)	163,8
معدل النمو الحقيقي لناتج المحلي الإجمالي (%)	3,4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(دولار)	3638,3
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	6,5
إجمالي الإنفاق الحكومي (% من الناتج المحلي)	58,5
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	12,49-
ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)	7,6-
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	38,7
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	47,3
إجمالي الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	38,4
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات	10
الدين الخارجي الإجمالي (% من الناتج المحلي)	3,5
عدد السكان (مليون نسمة)	44,2
معدل البطالة (%من إجمالي القوة العاملة)	14,1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة2021

كما يتأثر مناخ الاستثمار في الجزائر أيضا بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي ونمير من خلال الجدول ضعف أداء مختلف المؤشرات والتي تتسبب في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر فنجد على سبيل المثال ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للمستهلك مما يجعل المستثمر غير متأكد من قيمة استثماراته وعوائده المتوقعة أما العجز الذي يميز الميزان التجاري فيعتبر كذلك من الأمور التي تنفر المستثمرين الأجانب بصفة غير مباشرة

3 –مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصنف 190 دولة من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية. تم إنشاء هذا التصنيف عام 2002 من قبل مجموعة البنك الدولي ويقيس هذا التصنيف تنظيم الأعمال وإنفاذها الفعال في 190اقتصاد وفي مدن مختارة على المستويين دون الوطني والإقليمي.

يتم تصنيف الدول وفقا لسهولة ممارسة الأعمال التجارية من 1 إلى 190 حيث يشير المركز الأول إلى أعلى مستوى من السهولة. يتوافق المؤشر مع متوسط تصنيفات المؤشرات العشرة المعروفة (إنشاء الأعمال، والحصول على القروض، وتسوية الإعسار، وما إلى ذلك) يتم تعيين نفس المعامل لكل مؤشر.

- **مؤشرات doing business في الجزائر**

1 –بدء النشاط التجاري: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والتكلفة المتعلقين بتأسيس وتشغيل شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ذات المسؤولية المحدودة، وللحفاظ على قابلية مقارنة بين 190 اقتصادا، يستند تقرير ممارسة أنشطة الأعمال غلى حالة معيارية لشركة محلية يبلغ رأس مالها عشرة أضعاف متوسط الدخل القومي للفرد، تقوم بنشاط تجاري أو صناعي عام ويعمل بها ما بين العشرة غلى 50 موظفا خلال الشهر الأول من التأسيس.

الجدول 5: مؤشر بدء النشاط التجاري في الجزائر

المؤشر	الجزائر
الإجراء. رجال (عدد)	12
الوقت. رجال (أيام)	18
التكلفة. رجال (من الدخل)	11,3
الإجراء نساء (عدد)	12
الوقت. نساء (أيام)	18
التكلفة. نساء (من دخل الفرد)	11,3
الحد الأدنى لرأس المال (من دخل الفرد)	0,0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير DOWING BUSINESSلسنة 2020

2 استخراج تراخيص البناء: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات المرافق، بالإضافة إلى ذلك استحدث تقرير هذا العام معيارا جديدا، وهو مؤشر جودة التحكم للبناء الذي يقيم جودة أنظمة البناء، قوة نوعية التحكم وآليات السلامة، أنظمة المسؤولية ومتطلبات الشهادات المهنية.

جدول6: مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر

المؤشر	الجزائر
الإجراء(عدد)	**19**
الوقت (الأيام)	131
التكلفة (متوسط الدخل القومي للفرد)	**6,5**
مؤشر رقابة جودة البناء (0 -15)	12.0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير DOWING BUSINESS لسنة 2020

3 –الحصول على الكهرباء: تقيس مؤشرات الحصول على الكهرباء الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة للأعمال للحصول على توصيل كهرباء دائم لمستودع تم تدشينه حديثا، بالإضافة غلى ذلك فان موثوقية التوريد وشفافية مؤشر التعريفات يقيس موثوقية التوريد وشفافية التعريفات وسعر الكهرباء.

جدول7: الحصول على الكهرباء في الجزائر

المؤشر	الجزائر
الإجراء (عدد)	5
الوقت (أيام)	84
التكلفة (من الدخل القومي للفرد)	967,0
مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعريفة (0-8)	5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير DOWING BUSINESS لسنة 2020

4 –تسجيل الملكية: يفحص هذا الموضوع الخطوات والوقت والتكلفة المتضمنة في تسجيل عقار، بافتراض حالة موحدة لرجل أعمال يرغب في الشراء أرض ومبنى مسجل بالفعل والخالي من النزاع على الملكية بالإضافة يقيس الموضوع جودة النظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد لمؤشر جودة الأراضي خمس أبعاد: موثوقية البنى التحتية وشفافية المعلوماتو، التغطية الجغرافية، تسوية المنازعات على الأراضي والمساواة في الحصول على حقوق الملكية.

جدول8: تسجيل الملكية في الجزائر

المؤشر	الجزائر
الإجراء(عدد)	10
الوقت(الأيام)	55
التكلفة (%من قيمة العقار)	7,1
مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي(0_30)	7,5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير 2020DOWING BUSINESS

5 –الحصول على الائتمان: يغطي هذا الموضوع جانبين من جوانب الوصول الى التمويل هما قوة أنظمة الإبلاغ على الائتمان وفعالية قوانين الضمانات والإفلاس في تسهيل الإقراض.

جدول9: الحصول على الائتمان في الجزائر

المؤشر	الجزائر
مؤشر قوة الحقوق القانونية(0_12)	2
مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية(0_8)	0
تغطية مركز السجلات (%من البالغين)	3,6
مركز المعلومات الائتمانية (% من البالغين)	0,0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير DOWING BUSINNES 2020

6 –حماية المستثمرين الأقلية: يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة.

جدول10: حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر

المؤشر	الجزائر
مؤشر نطاق الإفصاح(0–10)	4,0
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة(0–10)	1.0
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي(0–10)	5,0
مؤشر نطاق حقوق المساهمين(0–6)	0,0
مؤشر نطاق الملكية والتنظيم(0–7)	0,0
مؤشر نطاق شفافية الشركات(0–7)	0,0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير DOWING BUSINESS 2020

7 –دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئا إداريا في دفع الضرائب.

جدول11: دفع الضرائب في الجزائر

المؤشر	الجزائر
المدفوعات (عدد)	27
الوقت (عدد المرات سنويا)	265
إجمالي سعر الضريبة (% من إجمالي الربح)	66,1
مؤشر ما بعد الإيداع (0-100)	49,8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير DOWING BUSINESS 2020

8 -تجارة عبر الحدود: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة المرتبطان بالعملية اللوجستية لتصدير واستيراد البضائع ضمن المنهجية الجديدة والمستحدثة هذا العام. يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المتراكمان (باستثناء التعريفات) والمرتبط مع ثلاثة مجموعات من الإجراءات (الامتثال التوثيقي والامتثال الحدودي والنقل المحلي) من خلال العملية الكاملة تصدير واستيراد شحنة من البضائع يأخذ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بعين الاعتبار الميزة النسبية لكل اقتصاد عند قياس إجراءات التصدير بينما يركز التقدير في إجراء الاستيراد على منتج واحد شائع ومصنع (قطع غيار مركبة) تعتمد الطريقة شيوعا من وسائل النقل للاستيراد أو التصدير ولشريك التجاري.

جدول12: التجارة عبر الحدود في الجزائر

المؤشر	الجزائر
الوقت اللازم لتصدير: الامتثال لقوانين الحدود(ساعات)	80
تكلفة التصدير: الامتثال لقوانين الحدود(USD)	593
الوقت اللازم لتصدير: الامتثال لشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	149
تكلفة التصدير: الامتثال لشروط والمتطلبات المستندية (USD)	374
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	210

تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود(USD)	409
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لشروط والمتطلبات المستندية(ساعات)	96
تكلفة الاستيراد: الامتثال لشروط والمتطلبات المستندية(USD)	400

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير DOWING BUSINESS 2020

9 -إنفاذ العقود: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية. بالإضافة إلى ذلك أضاف المؤشر هذا العام مقياسا جديدا وهو مؤشر نوعية الإجراءات القضائية ويقيس هذا المؤشر ما إذا كان كل اقتصاد قد بنى سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز نوعية وفعالية نظام المحاكم الجودة والكفاءة في المحكمة التجارية.

جدول:13 إنفاذ العقود في الجزائر

المؤشر	الجزائر
الوقت (الأيام)	630
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21,8
نوعية الإجراءات القضائية(0-18)	5,5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مؤشرات 2020DOWING BUSINESS

10-تسوية حالات الإعسار: يقيس هذا المؤشر جوانب الضعف في قانون إشهار الإفلاس الساري وكذلك العقبات الإجرائية والإدارية في عملية الإعسار.

جدول14: تسوية حالات الإعسار في الجزائر

المؤشر	الجزائر
معدل الاسترداد	50,8
الوقت (عدد السنوات)	1,3
التكلفة (% من الممتلكات)	7,0
النتيجة (0اذا تم بيع الأصول بشكل منفصل و1 إذا استمر العمل في الشركة)	0

مؤشر صلابة إطار الإعسار(0-16)	7,0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مؤشرات DOWING BUSINESS لسنة 2020

- **ترتيب الجزائر حسب مؤشرات DOWING BUSINESS:**

تحتل الجزائر المراتب الأخيرة حسب مؤشرات DOWING BUSINESS حيث احتلت المرتبة 157من أصل 190 دولة سنة 2020 وهذا يعود إلى الإجراءات البيروقراطية الكثيرة الموجودة فيها.

الجدول 15: مؤشرات DOWING BUSINESS لسنة2020

	رتبة DB 2020	نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020	نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2019	التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء
بدأ النشاط التجاري	152	78,0	77,9	0,1+
استخراج تراخيص البناء	121	65,3	64,6	0,7+
الحصول على الكهرباء	101	72,1	71,9	0,2+
تسجيل الملكية	165	44,3	44,3	
الحصول على الائتمان	181	10,0	10,0	
حماية المستثمرين الأقلية	179	20,0	20.0	
دفع الضرائب	158	53,9	53,9	
التجارة عبر الحدود	172	38,4	38,4	

إنفاذ العقود	113	54,8	54,8	
تسوية حالات الإعسار	81	49,2	49,2	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير مؤشرات DOWING BUSIN لسنة 2020

من خلال الجدول في الأعلى الذي يوضح لنا مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر، نلاحظ ضعف هذه المؤشرات، فمثلا مؤشر بدء النشاط التجاري احتل المرتبة 152 من أصل ،190 وفي مؤشر حماية المستثمرين كانت في المرتبة 179، وهكذا بقية المؤشرات كلها تدل على ضعفها فقد تراوحت كلها بين 100 و179 ماعدا مؤشر تسوية حالات الإعسار فقد احتل مرتبة 81. وهذا راجع إلى كثرة الإجراءات الإدارية التي تفرضها القوانين والبيروقراطية أيضا كان لها دور في تدهور رتب مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال.

إضافة أنه عند مقارنة نتيجة الأداء بسهولة ممارسة الأعمال بين 2020،2019 لا نلاحظ تغير ما عدا تغير طفيف لا يكاد يلاحظ في ثلاث مؤشرات هي بدأ النشاط التجاري كان قد تطور ب 0,1 واستخراج تراخيص البناء زاد ب 0,7 ومؤشر الحصول على الكهرباء تغير ب 0,2 ما يعني ضعف المجهودات المبذولة من الدولة من أجل تحسين مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال.

المطلب الثالث: حجم الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات وتوزيعه في الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية وجغرافية تجعلها منطقة صناعية واستثمارية بامتياز ولكن رغم كل المقومات التي تملكها لم تتمكن من تحقيق أي خطوة تجعلها ضمن اقتصاديات القوية أو حتى بناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات وهذا راجع لسوء استغلال موارد والسياسات الاقتصادية الفاشلة الأمر الذي جعلها تفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة[1].

1-تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمار خاصة الإطار القانوني وبأخص قانون الاستثمار زيادة على القدرات الذاتية للبلاد[2]. ويوضح الجدول الموالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من 2010 حتى 2020:

الجدول 16: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر(2010-2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة التدفقات(مليون دولار)	2301	2581	1499	1697	1507	585-	1636	1232	1466	1382	1125

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

[1] خروبي مراد، بحري أميرة، **واقع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2013، ص316

[2] نفس المرجع ، ص 317

الشكل 1: منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر(2010-2020)

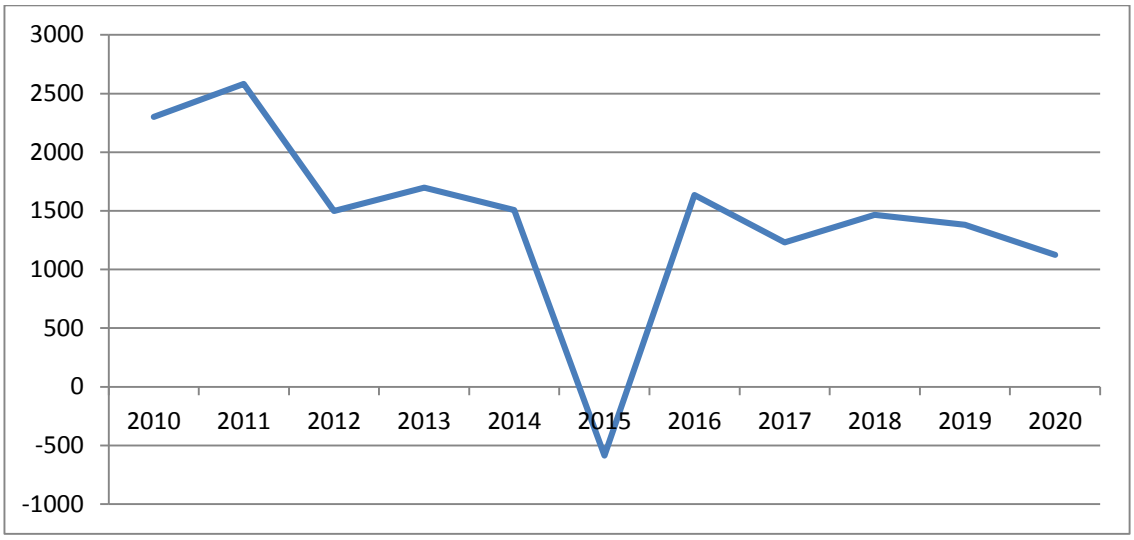

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول المنحنى السابقين أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد زاد بنسبة قليلة إلى غاية 2011 ثم ليعرف تراجعا حتى عام 2015 ليبلغ -585 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار البترول ليعاود الارتفاع بعدها ليصل إلى 1466 مليون دولار عام 2018 ليتراجع بعدها إلى 1125 عام 2020 وذلك بسبب جائحة كورونا(COVID-19).

2-توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

الجدول 17: توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات في الجزائر(2002-2017)

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	عدد مناصب الشغل المحققة	%
الزراعة	13	1,44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61,93	2050277	81.37	81413	60.955
الصحة	6	0,67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2,89	18966	0.75	2407	1.80

السياحة	19	2,11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15,09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0,11	89441	3.55	1500	1.12
الإجمالي	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: أسماء سي علي، تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 21، جامعة الشلف، سنة 2019، ص 190

من خلال تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI يمكن توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على حسب قطاع النشاطات والجدول التالي يوضح حصيلة المشاريع الاستثمارية المنجزة فترة 2002-217

ونلاحظ من خلال الجدول التالي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد حيث يحتل قطاع الصناعة والبناء والخدمات الصدارة من حيث المشاريع المسجلة و التي تتوالى بنسب 61,93% 15,76% 15,09%

أما من حيث مناصب الشغل التي وفرتها فنجد نسبها على الترتيب التالي

60,955% 17,91% 10,36%.

أما قطاعات الفلاحة و السياحة فلم تكن في المستوى المطلوب ولم يكن لها النصيب الكافي من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة وعلى الرغم من أهميتها فقد سجلت نسب متدنية والتي نذكرها بالترتيب التالي :

فقد سجلت الصحة أضعف نسبة والمقدرة 0,67"% ثم الاتصالات 0,11%، تليها الزراعة بنسبة 1,44%ثم السياحة 2,11 %والنقل 2,89%

3: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر وبعض البلدان العربية من 2018 حتى2020:

من خلال الجداول التالية سنتعرف على قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر وبعض البلدان العربية كمصر والمغرب وتونس.

الجدول 18: المشاريع الاستثمارية الواردة للجزائر وبعض الدول العربية خلال 2018حتى2020(حسب عدد المشاريع).

الدولة	عدد المشاريع سنة 2018	عدد المشاريع سنة 2019	عدد المشاريع سنة 2020
الجزائر	18	24	6
مصر	91	140	43
المغرب	71	111	54
تونس	19	31	9

المصدر: من إعداد الطلبة بناءعلى معطيات تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2019، 2020، 2021

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر استفادت من 18 مشروع من إجمالي 872أي ما يعادل نسبة 2,05% لعام 2018 كما تحصلت على 24 مشروع من أصل 1092 لعام 2019 و 6 مشاريع من مايعادل616 مشروع استثماري عام 2020، هذه النتائج تبين أن الجزائر لم يكن لها نصيبا كبيرا من المشروعات الاستثمارية مقارنة ببعض الدول العربية كمصر والمغرب وتونس.

أهم الدول العربية المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة لسنة 2020:

من خلال الجداول التالية نتعرف على أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية حسب ترتيبها سواء على حسب عدد المشاريع أو تكلفة الرأسمالية أو عدد مناصب التوظيف:

1- حسب عدد المشاريع:

الجدول 19: أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية لسنة 2020 حسب عدد المشاريع

الترتيب	الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	%
1	الإمارات	347	56,3
2	السعودية	73	11,9
3	المغرب	54	8,8
4	مصر	43	7,0
5	سلطنة عمان	23	3,7
6	قطر	20	3,2

7	البحرين	15	2,4
8	الكويت	9	1,5
9	تونس	9	1,5
10	الجزائر	6	1,0
11	الأردن	6	1,0
12	لبنان	3	0,5
13	جيبوتي	2	0,3
14	السودان	2	0,3
15	العراق	1	0,2
16	ليبيا	1	0,2
17	موريتانيا	1	0,2
18	الصومال	1	0,2
المجموع		616	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

من الجدول نجد أن الجزائر خلال سنة 2020 تحصلت على 6 مشاريع استثمارية من أصل 616 مشروع فحازت بذلك على الرتبة 10 من بين أهم 18 دولة عربية مستقبلة للمشاريع الاستثمارية على غرار الإمارات مثلا التي كانت لها الحصة الأكبر والمقدرة ب 347 مشروع لتتحصل بذلك على الصدارة ثم تليها بعد ذلك السعودية ب 73 مشروع استثماري أي بنسبة11,9 من إجمالي عدد المشاريع.

2-حسب التكلفة الرأسمالية:

الجدول 20: أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية لسنة 2020حسب التكلفة الرأسمالية

الترتيب	الدولة المستقبلة	التكلفة الرأسمالية (مليون دولار)	%
1	السعودية	10411	30,7
2	الإمارات	9139	26,9
3	سلطنة عمان	6119	18,0
4	المغرب	2402	7,1

5	مصر	1387	4,1
6	العراق	1063	3,1
7	قطر	915	2,7
8	البحرين	833	2,6
9	تونس	482	1,4
10	السودان	319	0,9
11	الأردن	248	0,7
12	الكويت	200	0,6
13	جيبوتي	101	0,3
14	الصومال	94	0,3
15	لبنان	84	0,2
16	الجزائر	77	0,2
17	موريتانيا	11	0,0
18	ليبيا	0	0,0
المجموع		33935	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

هذا الجدول يوضح لنا التكلفة الرأسمالية للمشاريع الاستثمارية التي استقبلتها أهم الدول العربية حيث احتلت الجزائر المرتبة 16 من أصل 18 دولة بتكلفة رأسمالية قدرها 77 مليون دولار أي بنسبة 0,2% من إجمالي التكلفة الرأسمالية مقابل احتلال الجزائر ذيل الترتيب استولت على القمة هنا السعودية ب 10411 مليون دولار بنسبة 30,7% ثم تليها الإمارات ب 9139 مليون دولار تقابله 26,9%من إجمالي التكلفة الرأسمالية.

3-حسب الوظائف الجديدة:

الجدول 21: أهم الدول العربية المستقبلة للاستثمارات ل سنة2020 حسب عدد الوظائف

الرتبة	**الدولة المستقبلة**	**عدد الوظائف الجديدة**	**%**
1	الإمارات	14729	27,3
2	المغرب	11813	21,9

3	السعودية	8780	16,3
4	مصر	6096	11,3
5	تونس	3707	6,9
6	السودان	2572	4,8
7	سلطنة عمان	2396	4,4
8	البحرين	1547	2,9
9	قطر	1000	1,9
10	الكويت	511	0,9
11	الجزائر	251	0,5
12	الأردن	225	0,4
13	جيبوتي	109	0,2
14	العراق	97	0,2
15	لبنان	84	0,2
16	الصومال	72	0,1
17	موريتانيا	14	0,0
18	ليبيا	7	0,0
المجموع		54010	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

يوضح الجدول في الأعلى ترتيب أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية عام 2020 حسب عدد الوظائف حيث احتلت الجزائر المرتبة 11 من أصل 18 دولة وكان لها 251 وظيفة جديدة وكما تحصلت الإمارات على 14729 بنسبة قدرها 27,3% من إجمالي عدد الوظائف الجديدة فتحتل الصدارة بها ثم يليها المغرب ب 1813 ونجد ليبيا في ذيل الترتيب متحصله على 7 وظائف جديدة فقط.

نستخلص من الملاحظات السابقة بأن عدد المشاريع الاستثمارية التي استقبلتها الجزائر خلال عام 2020 قليل جدا سواء على حسب عدد المشاريع أو التكلفة الرأسمالية أو عدد الوظائف الجديدة وهذا راجع إلى المناخ الاستثماري السائد فيها الذي لا يشجع على الاستثمار، ضعف القطاع الصناعي بالرغم من تكاليف عوامل الانتاج المتشابهة وكذلك جائحة كورونا التي لعبت دورا كبيرا كذلك في تقليص حجم

الاستثمارات الواردة إليها على عكس دول أخرى كالإمارات والسعودية اللتان كان لهما أكبر نصيب من المشاريع الاستثمارية وذلك راجع إلى حسن المناخ الاستثماري حسن تأقلمهم مع جائحة كورونا (covid-19).

المبحث الثاني: واقع الحوكمة في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغييرات جدرية في منهج الدولة السياسي وأدائها الاقتصادي، وقد فرض دعما لإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن تكون مبادئ الحوكمة ضمن الحزمات المقدمة لسلطات العمومية وسنتعرف معا في هدا المبحث على استراتيجية الحوكمة في الجزائر والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: استراتيجية وتحديات الحوكمة في الجزائر

أولا: استراتيجية الحوكمة في الجزائر

يشمل منهج الحكم الراشد جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، كما أنه يشمل القطاع العام والخاص (الحكومة) والقطاع الخاص فهو فلسفة للحكم شاملة وكاملة تضمن للمجتمع استقرارا على كل المستويات وتقيهمن مظاهر الفساد بأشكاله المختلفة. وظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الاجتماعية ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات الردعية ومن الإجراءات التي قامت بها[1].

أ-التنظيمات القانونية والدستورية مرتبطة بمكافحة الفساد: من أجل مكافحة الفساد تم استحداث ووضع التشريعات و الإعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة الدولة حيث كانت جريمة الفساد تدرج في قانون العقوبات في الامر66/56 بتاريخ 8 جوان 1966، ثم المرسوم الرئاسي 04 /97 بتاريخ 11 جانفي 1997، والقانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001، ثم قامت السلطة بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته و ذلك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الذي تمت المصادقة عليه في نهاية الدورة الخريفية لسنة 2005، من طرف الهيئات التشريعية، و الأمر رقم 01 / 06 الصادر في 20 فيفري 2006، والذي جاء بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة و الشفافية وتسهيل و تدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد، و قد حدد القانون الأشخاص المعنيين به.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر وبوزيد السايح، **فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر**، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، عدد7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2017، ص277.

ب-انضمام الجزائر والتوقيع على الاتفاقيات الدولية مرتبطة بمكافحة الفساد: ومن أبرز هذه الإجراءات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقعت في 12 ديسمبر 2000، وصدقتمع التحفظات في 7 أكتوبر2003، بمرسوم رئاسي رقم 128 /04 المؤرخ في 19 ابريل 2004، كما نظمت الجزائر كعضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات مالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أنشئت في 30نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إضافة إلى الآليات المذكورة تم تأسيس بعض الآليات الأخرى للحد من انتشار الفساد مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وكذألك قانون مكافحة غسل الأموال تعمل بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي والبنك الدولي، إضافة إلى التدابير المتخذة على المستوى الدولي، والمتمثلة في إقامة تعاون قضائي مع الدول المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدولي، وكذلك اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في 12يوليو 2003.

.

ج-الأجهزة الرقابية مرتبطة بمكافحة الفساد: يبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بالتجسيد الفعلي للقانون، وضرورة إشراك المجتمع المدني بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد عبر كافة الهيئات من أهمها[1]:

- ❖ اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد: تأسست في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتم تنصيب أربع مجموعات عمل حسب المحاور التالية:
  - ✓ محور الحكم الراشد والديمقراطية.
  - ✓ محور الحكم والتسيير الاقتصادي.
  - ✓ محور تسيير المؤسسات.
  - ✓ محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد: هي الصلة الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية.
- ❖ مجلس المحاسبة: هو مكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها
- ❖ المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها: أنشئ من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشمل حصيلة نشاطاته ومقترحاته بشأن التدابير الملائمة.
- ❖ اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تتمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبالشخصية المعنوية وتقع تحت سلطة رئيس لجمهورية وتضطلع بالمهام التالية:

[1] مرجع نفسه، ص278

- ✓ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- ✓ اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.
- ✓ التعاون مع مختلف الهيئات العمومية والخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة وبرامج التوعية والتحسيس بسلبيات الفساد.
- ✓ الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.

د-لجنة إصلاح هياكل الدولة : تم إنشاءها للنظر في جميع الاختلالات و المشاكل التي تعانيها مختلف أجهزة وتشخيصها و اقتراح حلول مناسبة لها .ولقد نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن "الحكومات لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية، وتعميم سيادة القانون فضل عن احترام جميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجهها نحو هذا النهج ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم " كما نص على "إنشاء مؤسسات سياسية و قضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتضع للمساءلة، ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ". تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات إزالة العقبات مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية، والحريات الأساسية و حقوق الإنسان، ومن جملة الحقوق المضمونة دستوريا، حرية المعتقد، الابتكار، حرية التجارة والصناعة في إطار القانون، حرية التعبير، حرية الرأي الحق في الانتخاب و الترشح، كما يضمن الدستور الحق في التعلم و الرعاية الصحية، وعدم انتهاك حرمة الإنسان عن طريق توفير فرص العمل وتحقيق الأمان[1] .

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر وبوزيد السايح، مرجع سبق ذكره، ص278.

ثانيا: التحديات التي تواجه الحكم الراشد في الجزائر: منأهم التحديات التي تواجه الحوكمة في الجزائر نجدها على مستويات عديدة هي[1] :

أ-على مستوى البرلمان:

يعتبر وجود المؤسسة التشريعية شرطا أساسيا للعملية الديمقراطية، كونها تمثل الآلية الرئيسية لتقييد السلطة التنفيذية ومراقبتها، خاصة وأنها تعتبر عن الإرادة الجماعية للأمة، كونها منتجة من طرف الشعب وتمثله، وتوضع القوانين وتشارك في صنع السياسات، وهذا ما جعل بعض الباحثين يؤكد على أن "" نقطة البداية في تحليل دور أي برلمان أو هيئة تشريعية، هي إدراك تلك الصلة الوثيقة بين البرلمان و الديمقراطية، و لعله لا توجد مؤسسة سياسية يرتبط أداؤها ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية بمثل ما يرتبط به أداء الهيئة التشريعية كما أن شكل العلاقة بين المؤسستين التشريعية و التنفيذية هو أهم مؤشر لدرجة التنمية السياسية لنظام سياسي ما في ظل مبدأ السلطة توقف السلطة.

على الرغم من توفره على عدة آليات دستورية و قانونية لممارسة الرقابة السياسية على أعمال الحكومة إلا أن الواقع و التجربة أن هناك صعوبات تعترض هذه المهمة بالفعالية المطلوبة فالبرلمان هو من يقوم بالمصادقة على برامج الحكومات و بعد تنفيذها يمارس عليها رقابة بعدية (مدى التزام الحكومة بتنفيذ البرامج المصادق عليها من قبل البرلمان) إلا أننا نلاحظ أن هذا النوع من الرقابة بعدية (مدى التزام الحكومة بتنفيذ البرامج المصادق عليها من قبل البرلمان) إلا أننا نلاحظ أن هذا النوع من الرقابة أضحى عملا روتينيا، فلم يحدث منذ تبني التعددية في الجزائر أن البرلمان رفض مشروعا حكوميا (البرنامج) وتمت مساءلتها على مدى التزامها ببرامجها، أو تم سحب الثقة منها، وطرح موضوع عام للمناقشة. كما أن لجان تقصي الحقائق التي تشكل أليا لتمكين البرلمان من الوقوف على بعض الاختلالات والتجاوزات التي تحدث في تدبير الشأن العام، إلا أن هذه الآلية لا تزال بحاجة إلى تطوير في الممارسة والجرأة في استخدام هذه الآلية والإقدام على نشر تقاريرها لتمكن الجمهور من إمكانية الاطلاع عليها.

ب-على مستوى الأحزاب السياسية:

لقد كانت الأحزاب السياسية ومازالت من المؤسسات الضرورية لعملية الديمقراطية لما له من دور في تنمية الرأي العام وتعبير عنه في القضايا الرئيسية بين الفرد والدولة، وعليه عادة ما تقوم هذه الأحزاب بتقديم نفسها على أنها المعبر الفعلي على تطلعات المواطنين وأنها الآلية الأساسية لتعبير وكذلك تجميع المصالح والعمل على بلورتها في شكل بدائل لسياسات عامة. إنما يلاحظ على الظاهرة الحزبية في الجزائر إفراغها من محتواها، ويبدوا أن الانفتاح السياسي الواعد في بداياته الأولى لم يفضي إلى ترسيخ ونضج في العمل

[1] بن شيخ منال وخواثرة سعيدة، **واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4 ، العدد 1، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 1 جوان 2020، ص93

الحزبي، فانغلاق النظام السياسي بعد فترة قليلة من الانفتاح وتشبثه بفكرة السلطة المركزية غير قابلة لتداول أو الاستحواذ جعل من الأحزاب السياسية تتنافس فقط على جزء من السلطة عادة ما تكون سلطة محلية أو نيابية دون التنافس على السلطة المركزية.

ج-على مستوى ممارسة السياسية:

- الانتقال الغير مكتمل: انتقال الجزائر من السلطوية الى الحكم الديمقراطي الذي بدأ في عام 1989، لا يزال جاريا وخلافا لما حدث في بلدان أمريكا اللاتينية وأروبا الشرقية وشبه جزيرة أيبيريا لم يواجه حزب جبهة التحرير الوطني تحديا خطيرا من جانب حزب معارض جديد خلال الحرب الأهلية وحافظ على سيطرته على السلطة السياسية.

- سلطة الجيش: بقيت المؤسسة العسكرية طرفا سياسيا فاعلا مهما في البلاد. ومع أنها ادعت أنها تقلص من نفوذها على النظام، إلا أن جهودها في هذا الإطار لا تزال موضع شك. فعلى سبيل المثال أنه لا يزال يتعين على كل مرشح في الانتخابات أن يؤيد الجيش، وإن كان بالكلام فقط، كي يترشح[1].

- المعارضة الغائبة: إن حزب جبهة التحرير الوطني لا يزال يستفيد من غياب أي معارضة سياسية حقيقية في الجزائر. فقد نجح في تقليص نفوذ الجماعات المعارضة من دون أن يحلها رسميا، وذلك عبر استغلاله للخلافات الموجودة بين الأحزاب المعارضة الصغيرة بشكل استراتيجي، وتعاونه فقط مع الجماعات السلفية المتطرفة التي ليس لها أي طموحات سياسية.

- مظاهر شرعية: النظام السياسي في الجزائر نال الشرعية في البداية من خلال الثورة، وهو يحافظ عليه من خلال مكافحة الإرهاب لا من خلال وسائل ديمقراطية أو دستورية.

د-فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، فعلى الحكومة التركيز على تبسيط الإجراءات الإجبارية المعقدة التي تعرقل بدء الأعمال التجارية، وتحسين البنية التحتية في إطار برنامج طموح لتشجيع تنويع الاقتصادي في الجزائر. وتحتاج الحكومة أيضا إلى إصلاح البنوك المملوكة لدولة التي تمثل 90% من أصول القطاع المصرفي. وفي الوقت نفسه، ينبغي توجيه الإنفاق المخصص لدعم الاستهلاك المحلي المواد الغذائية الأساسية والوقود للفقراء لضمان أن يستفيد من هذه البرامج الجزائريون الذين هم في اشد الحاجة إليها فبرامج الإصلاح المقترحة تنطوي على مخاطر سياسية حادة قصيرة الأجل لأصحاب المصالح والحلفاء المقربين من النظام، والذين يشكلون قاعدته الاجتماعية والسياسية مما لا يجعل لدى حكام الجزائر حوافز مباشرة تذكر لإطلاق هذه الإصلاحات الاقتصادي أو السياسية الجدية.

بن شيخ منال وخواثرةسعيدة، مرجع سبق ذكره ص94

المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة والجهود المبذولة لتطبيقها في الجزائر

أولا: مؤشرات الحوكمة في الجزائر

استندت مؤشرات الحوكمة على احترام مبادئ الديمقراطية والحق في التداول السلمي على السلطة، وحماية ضمانات استقلال القضاء، والعمل من اجل إنهاء الفساد الإداري والتشريعات القانونية والتصدي لنهب المال وتعزيز آليات الشفافية والمحاسبة وذلك من خلال مؤشرات الحوكمة من خلالها سوف نتطرق للدور الذي تلعبه في جذب الاستثمار الأجنبي في هذا المبحث.

أ- مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر:

يعتمد هذا المؤشر على عدة مبادئ منها التداول السلمي على السلطة، نزاهة الانتخابات وكذلك الوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات بعيدا عن منطق القوة في الاستيلاء على السلطة ويهدف إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية. وانعدام العنف يعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سلمية[1].

ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض واقع الاستقرار السياسي في الجزائر ما بين 2010و2018 كمايلي:

الجدول 22: يوضح مؤشر الاستقرار السياسي من 2010 الى 2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدرجة	1,26-	1,36-	1,33-	1,2-	1,19-	1,09-	1,10-	0,96-	0,98-

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2021 ص 25

[1] بلعاطل عياش، بن حاج منير، أثر مؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر دراسة قياسية –جامعة فرحات عباس، سطيف، مجلة افاق علمية، المجلد13 ، العدد1، سنة 2021، ص 644

الشكل 2: منحنى مؤشر الاستقرار السياسي للفترة (2010-2018)

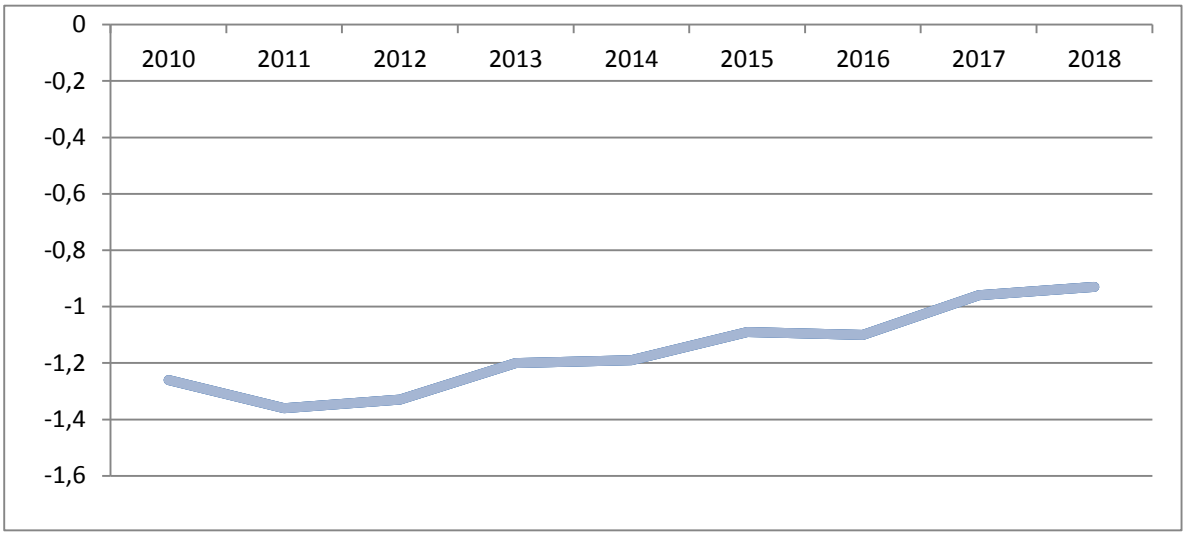

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى السابقين تدني مؤشر الاستقرار وعدم وصوله إلى المستوى المطلوب لقياسه حيث بلغ 1,26-سنة 2010 ليتراجع إلى 1,36-عام 2011 ثم ليصل إلى 0,98 – سنة 2018 وذلك بسبب تبني سياسات جديدة عوضا عن سياسات سابقة كتجميد المشاريع وزيادة الضرائب والرفع من مستوى الأسعار والتحكم في حركة رؤوس الأموال وكذلك سبب عدم الاستقرار هو خلق مصطلحات سياسية توهم الشعب دائما بوجود أزمة. وبما أن مؤشر الاستقرار السياسي لم يصل إلى المستوى المطلوب فهذا من الأمور التي تنفر المستثمرين.

ب-مؤشر سيادة القانون في الجزائر

يعني مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على الأفراد و المنظمات، و بشكل خاص الثقة في مدى إتقان العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمالات حدوث الجرائم و العنف فالقانون هو احد عناصر حقوق الإنسان الأساسية و هو أيضا عنصر مهم من عناصر الحوكمة.

فمبدأ سيادة القانون لا يقتصر على الفرد فحسب بل يشمل المجتمع وقطاع العمال، لذألك فان ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد في خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة وبين قطاعالخاص والأفراد من جهة أخرى، وهذه الثقة تساعد على دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية جاذبة. أيضاسيادة

القانون تساعد على الإبداع والابتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية لذلك فمؤشر سيادة القانون عنصر مهم من عناصر الحوكمة[1].

ومن خلال الجدول التالي سنقوم بتوضيح واقع مؤشر سيادة القانون للجزائر من 2010 إلى غاية2018:

الجدول 23: يوضح مؤشر سيادة القانون من 2010 إلى 2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدرجة	0,78-	0,81 -	0,77-	0,69-	0,77-	0,78-	0,86-	0,86 -	0,78-

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2021 ص

الشكل 3: منحنى مؤشر سيادة القانون من 2010إلى 2018

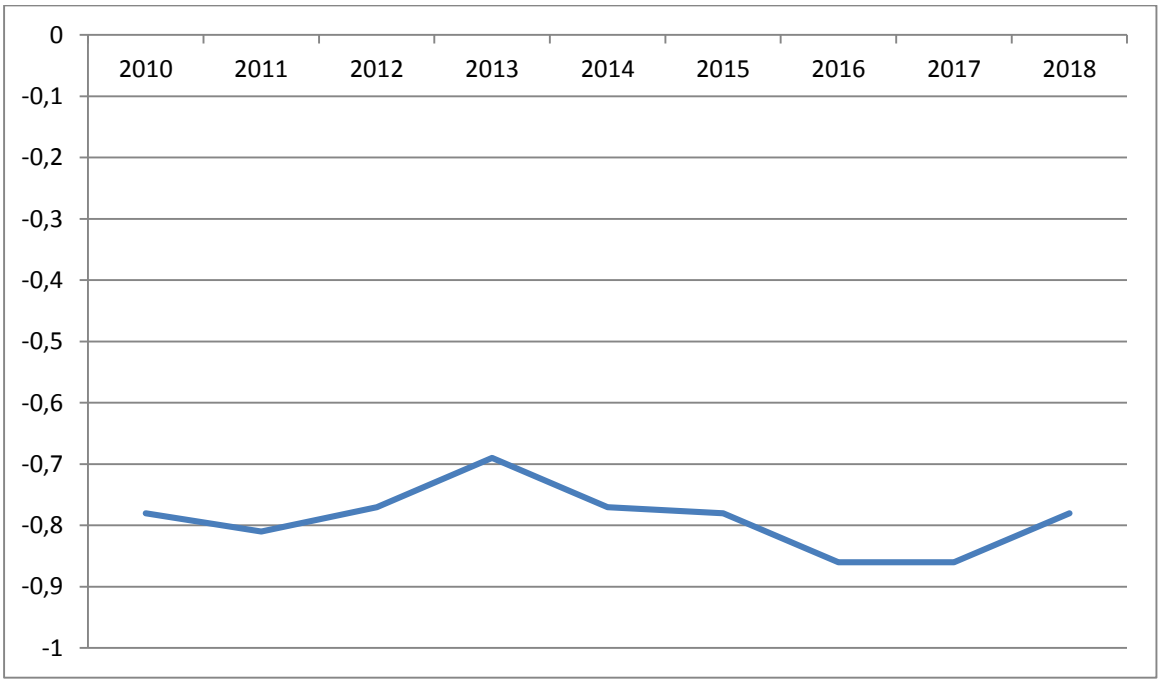

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

في الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ أن مؤشر سيادة القانون ضعيف ولم يرقى لدرجة القياس حيث تحصل على درجة قدرها 0,78-لينخفض إلى0.81-عام 2011 ليتحسن بعدها 0,69 عام 2013 ليعاود

[1] عقبة قصير واخرون، **دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية-دراسة قياسية لفترة 2002 – 2017**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي 2019، ص65

التراجع حتى يصل إلى درجة 0,86 عام 2017 ليظهر عليه تراجع طفيف في سنة 2018 فوصل إلى درجة 0,78-وهذا يدل على عدم تطبيق القواعد القانونية وعلى الرغم من أن الدستور يفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية إلا أن القرارات الصادرة عن السلطة القضائية تبقى خاضعة دائما لسلطة التنفيذية وهذا ما ساهم في استفحال الفساد وانعدام الشفافية.

ج-مؤشر فعالية الحوكمة في الجزائر

ومن خلال الجدول التالي سنقوم بتوضيح واقع مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر ما بين 2010 إلى سنة 2018: من المؤشرات التي يقترحها الفريق لتقييم فاعلية أداء القطاعات الحكومية جودة الخدمة العمومية التي تقدمها للمواطنين، ومدى استقلالها عن الضغوطات السياسية أي قدرة الإدارة الحكومية على صياغة السياسات ومدى قدرتها على الالتزام بتنفيذها.

الجدول 24: يوضح مؤشر فعالية الحكومة من 2010 إلى 2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدرجة	0,48-	0,56-	0,53-	0,53-	0,48-	0,5-	0,54-	0,60-	0,44-

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2021 ص 25

الشكل 4: منحنى مؤشر فعالية الحكومة من 2010إلى2018

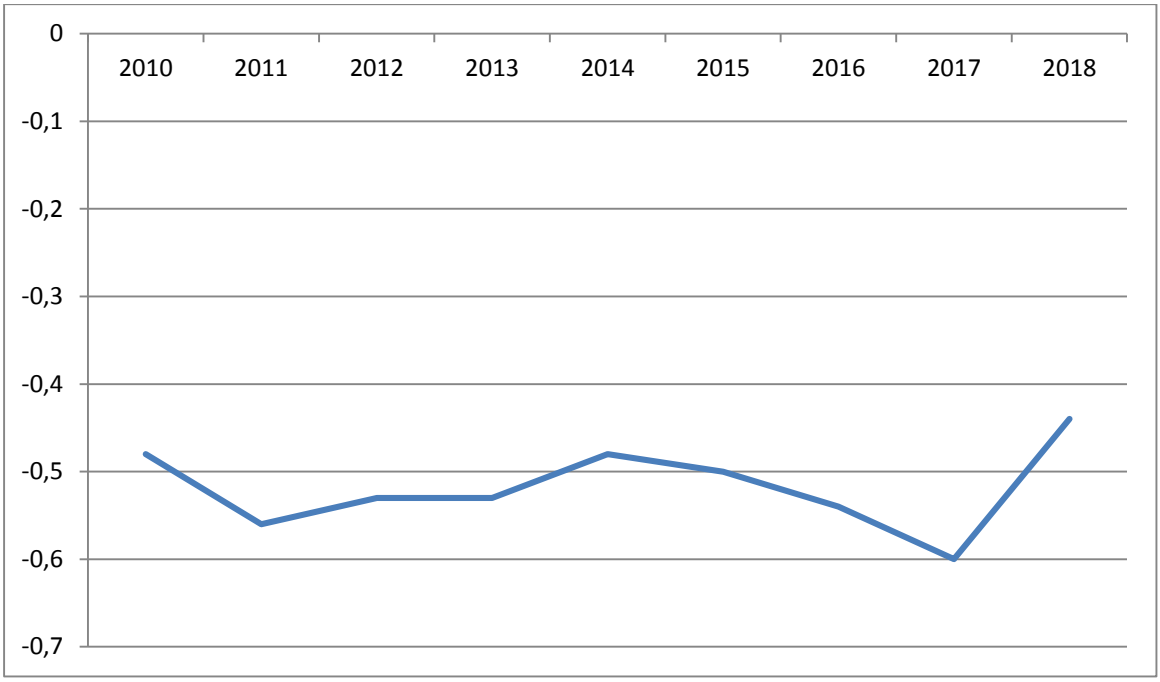

المصدر: من إعداد الطلبة بناءعلى معطيات الجدول السابق

بسبب الصراعات السياسية والمشاكل الداخلية بين السياسيين وأصحاب السلطات تم تعطيل العديد من أجهزة الدولة وتم تحويلها إلى أجهزة حزبية مسخرة لخدمة المصالح الشخصية لأصحاب السلطات وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول والمنحنى الموجودين في الأعلى الذي يوضح لنا ضعف هذا المؤشر الدي لم يصل للمستوى المطلوب حيث كان بدرجة 0,48-سنة 2010 ثم ليتراجع إلى 0,56-سنة 2011 ثم لشهد تراجع طفيف ما بين 2011و2014 فوصل إلى 0,48-ليعاود الارتفاع حتى يصل 0,60-عام2017 ثم ليتحسن حتى يصل إلى 0,44-عام 2018

د-مؤشر السيطرة على الفساد في الجزائر

هذا المؤشر يوضح وجود وانتشار الفساد و الرشاوى بين المؤسسات العامة و السياسيين أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر منظمة الشفافية الدولية، وتعطي بياناته للفترة 2010 إلى غاية2018 ويتراوح نطاق هذا المؤشر من 0 درجة أقصى انتشار للفساد و 10درجات عدم فساد الإداري الحكومي [1].

من خلال الجدول التالي سنقوم بعرض واقع مؤشر السيطرة على الفساد في الجزائر خلال سنة2010 و2018

الجدول 25: يوضح مؤشر السيطرة على الفساد من 2010 إلى 2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدرجة	0,52-	0,54-	0.50-	0,47-	0,60-	0,66 -	0,69 -	0,61 -	0,64-

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2021 ص 25

[1] عقبة قصير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 69

الشكل 5: منحنى مؤشر السيطرة على الفساد من 2010إلى2018

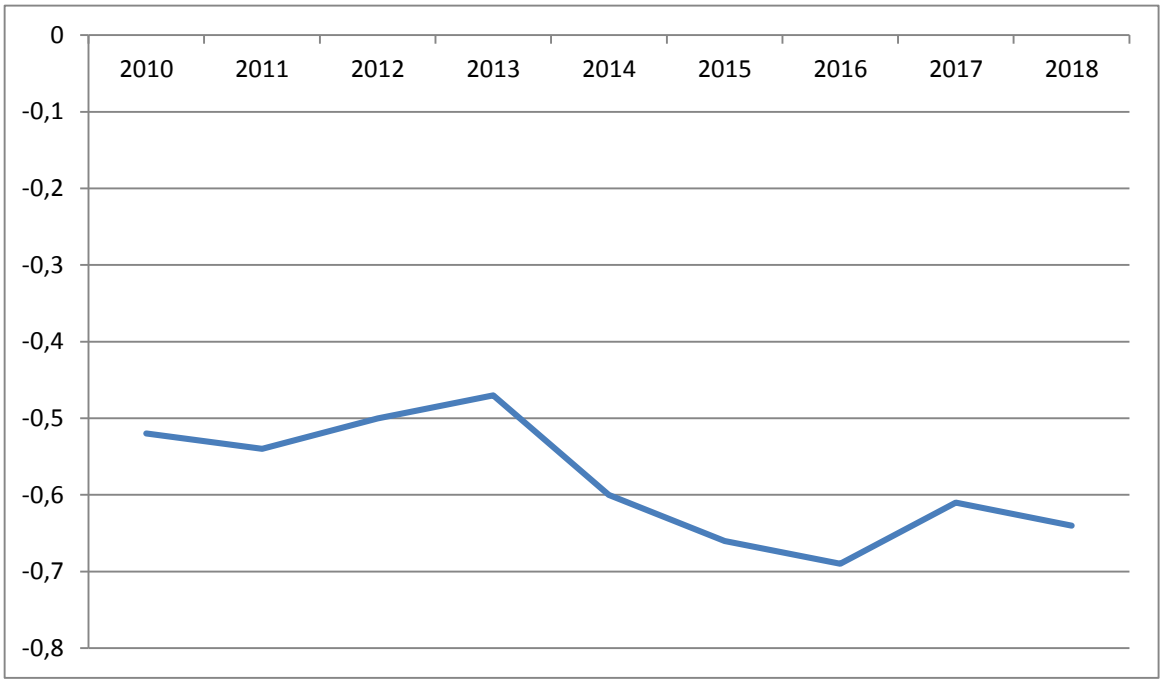

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول والمنحنى الموجودين أعلاه نلاحظ تدني مستوى هذا المؤشر حيث أنه أصلا لم يصل لعتبة القياس المطلوبة مما يدل على عدم تمكن الجزائر من السيطرة على الفساد بأنواعه (الإداري، السياسي...الخ) وهذا راجع إلى السيطرة الحزبية في تلك الفترة ولقد كان هذا في صالح المقربين من السلطة سواء مؤسسات أو أفراد وكذلك استغلال أصحاب المناصب العليا المنصب لقضاء مصالحهم الشخصية وبالتالي استفحال الفساد وضياع المصالح العامة ونقص المشاريع التنموية.

ثانيا-جهود الجزائر من أجل تطبيق مؤشرات الحوكمة

لقد نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن الحكومات لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتعميم سيادة القانون فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذالك الحق في التنمية ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا المنهج ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم. "كما نص على إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتضع للمساءلة ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق المشاركة اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم" تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومن جملة الحقوق المضمونة دستوريا، حرية الابتكار حرية المعتقد، حرية التجارة والصناعة في إطار القانون حرية التعبير، الحق في الانتخاب والترشح كما يضمن الدستور الحق في التعلم والرعاية الصحية وعدم انتهاك حرمة إنسان عن طريق توفير فرص العمل وتحقيق الأمان وكذلك قامت بعدة جهود أخرى على سبيل المثال[1]:

أ-**الشفافية** : أصدرت المنظمة الدولية لشفافية تقريرا حول الفساد في العالم يشير في ما يتعلق بالجزائر أن من بين 75 % من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد نجد أن 6 % من رقم أعمال هذه المؤسسات يوجه إلى العمولات و الرشاوى ووضعت المنظمة الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية الشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد حيث تحتل الرتبة 97 % عالميا في انتشار ظاهرة الفساد بمعدل شفافية 10/2,7 بعد كل من تونس و المغرب ومصر بمعدلات 3 ,5 ,3 على التوالي، كما يبين مؤشر الشفافية أن الفساد الإداري لا يزال مشكلة قائمة ومزمنة رغم ما تقوم به من جهود في سبيل إرساء مبادئ الحكم الراشد.

كما أنه من الواضح عند غياب الشفافية يظهر الفساد وينتشر، ولذا يجب أن تكون الشفافية في الجزائر السلاح الأول الذي يحول دون انتشار الفساد من خلال تسطير القوانين و الإجراءات الصارمة وتسخير الكفاءات البشرية التي تضمن تطبيق القوانين مع تعزيز في المقام الثاني المساءلة والرقابة البعدية وتنفيذ نتائجها مهما كانت ولكن نشير هنا إلى أن الشفافية هيا كذلك تلك الثقافة التي يجب اكتسابها من كل الأطراف لمساهمة في العملية التنموية خاصة وأن للوازع الديني الأثر الكبير في نشر الشفافية و التحذير من عواقب ممارسة الفساد.

ب-**تكريس الديمقراطية** :مفهوم الديمقراطية لم يتضح بعد في الجزائر فالمشاركة برأي السياسي و المساءلة تتميزان بغيابهما في معظم الأحيان وعدم فعاليتهما في أحيان أخرى، حيث أننا نلاحظ أن معظم

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص281

المنظمات وأغلب مستويات المسؤولية تكتفي بتقديم تقرير أدبي ومالي ومحاسبي بصورة شكلية كدليل يجب الالتزام به وإجراءات يجب المرور بها في فترة زمنية معينة تبين سلامة الوضع المالي والتعليمي في هذه المستويات ودونأن تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي، وكما أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية وحتى على مستوى الحكومة المركزية و البرلمان ويمكن تعزيز دور الحكم الراشد لتطوير نظام العمل المشترك لبناء دولة ديمقراطية وعادلة بتنسيق مع الهيئة الدولية من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال :

- ضرورة قبول الأنظمة السياسية بمبدأ المشاركة السياسية للمواطنين.
- تخفيف هيمنة السلطة التنفيذية على إدارة الدولة.
- بناء الثقة بين والمواطن والحكومة.

ج-إقامة دولة القانون : تمكين الحكم الراشد بالجزائر لن يتسنى إلا بإقامة دولة الحقوق والقانون واعتماد المساءلة والمشاركة الشفافية وسيادة حكم القانون وتختلف الرؤى المختلفة والآراء المتعددة والمتنوعة على ضوء المعطيات السياسية فهناك من يرى تعذر قيام الحكم الراشد في ظل الظروف الحالية، وآخرون يعتقدون أن الوقت مناسب جدا لتطبيق ذلك ولأنه يمثل حلا ومطلبا هاما للخروج من الأزمة الحالية الفساد السياسي و الاقتصادي والاجتماعي، وأكد البعض على أهمية التركيز على شرعية الانتخابات ونزاهتها ومصداقية المنظومة القانونية حيث سعت الحكومات الجزائرية إلى الإصلاح السياسي و الإداري بتعديل بعض القوانين وإلغاء البعض لبناء دولة ديمقراطية تقوم على سيطرة أحكام القانون واحترام الحقوق والحريات كشرط أساسي لإقامة السلم و الاستقرار اجتماعي وهو ما يسهم في تكريس دولة القانون.

د-تطوير القاع الخاص: إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة القطاع العام بغرض أن يعكس تحويل دور الدولة، حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية على عملية التنمية كما كان لهيمنتها بالغ الأثر على المؤشرات الاقتصادية ومختلف النواحي الاجتماعية والسياسية في الجزائر[1].

كما أدى إلى تهميش وإضعاف دور القطاع الخاص في تحقيق تنمية شاملة اقتصادية ومختلف النواحي الاجتماعية وثقافية أي تحقيق أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة فمن خلال رصد أهم الإصلاحات والاستراتيجيات التي باشرتها الدولة الجزائرية لدعم القطاع الخاص، يتطلب رؤية استراتيجية لتنمية منخلال تهيئة مناخ اقتصادي يتطور بمعدل مستدام وأوضاع اجتماعية تتحسن باستمرار، إضافة نوعية الخدمات التي تقدم إلى المواطن وبهذا تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص تتحدد بذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الاقتصادي من خلال:

-استرجاع ثقة المستثمرين بتوفير بيئة ملائمة للعمل تتضمن الإقبال الواسع على الاستثمار

[1] عبد الرزاق مولاي لخضروبوزيد السايح، مرجع سبق ذكره، ص 282

-تكريس منظومة تشريعية من أجل تشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة بتكلفة أقل في وقت قصير، نظرا للأهمية التي يحظى القطاع الخاص كشريك اقتصادي في دفع عجلة التنمية ونتيجة توجه معظم دول العالم نحو الاعتماد عليه كان لزاما على الجزائر تهيئة البيئة المناسبة لعمل هذا القطاع والذي يشمل كل المشاريع الخاصة غير المملوكة للدولة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات ويتم تطوير القطاع الخاص وإدامته من خلال تدخل الدولة من اجل خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة وإيجاد سوق تنافسية وتسهيل الحصول على القروض وتعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل وجلب استقطاب الاستثمارات و المساعدة على نقل التكنولوجيا، وتقوية دولة القانون والمحافظة على البيئة والموارد البشرية و في ظل التشريعات التي جاءت من أجل تحفيز الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، لزم تهيئة بيئة مواتية لجلب أكبر عدد من الاستثمارات وعليه يجب الاهتمام ب:

- تشريع منظومة قوانين محفزة لعملية الاستثمار.
- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.
- إيجاد حل لشكل العقار بالجزائر الذي يعتبر من أبرز العراقيل التي تعيق الاستثمار.
- ضرورة الإصلاح المالي والضريبي من أجل إضفاء الشفافية تفعيل الرقابة ومكافحة الفساد.

وعليه بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية يستلزم إصلاح دور الدولة وتمكين قوى السوق وينبغي أن يقترن بذلك جهود مكثفة لدعم القطاع الخاص لما له من دور جوهري في تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة تستقطب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، عن طريق تفعيل الشفافية في القوانين والإجراءات والتشريعات والعمل على الحد من ظاهرة الفساد[1].

هـ-إصلاح قطاع العدالة: لبناء دولة ديمقراطية وعصرية وتكريس مبدأ دولة القانون نظرا لما يتمتع به جهاز القضاء من دور رئيسي في تعزيز دولة القانون واحترام التشريعات وفي إطار العمل على ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لتحقيق ودعم الشرعية الديمقراطية في تطبيق القانون، حيث بادرت الدولة بإصلاح وعصرنه قطاع العدالة من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع المؤسسات القضائية من أجل تبسيط الإجراءات والتسريع في تنفيذها، واستغلال القضاء لضمان حيادتيه ونزاهته وتدريب القضاة وتأهيلهم.

و-تفعيل المجتمع المدني: للمجتمع المدني دور فاعل ورئيسي في بناء دولة عصرية وهذا راجع إلى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، وتدعيم آلية الشفافية والمساءلة في الكشف عن فضائح الفساد ومكافحته، وتعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية التشاركية، والمساهمة في التنمية الشاملة.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر وبوزيد السايح، مرجع سابق، ص282

ز-**حرية الإعلام:** أما على صعيد تكوين إعلام حر فهذا يتطلب التحسين من وضعية الصحافة والإعلام المكتوب وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في المجال السمعي البصري ورفع احتكار الدولة عليه.

نستخلص بأن الجزائر بينت نيتها في تخطي الأزمة وإقامة هذه المتطلبات، لكن هذا لا يعني انه كاف لدى يجب تفعيلها بشكل كبير يضمن التأثير الايجابي على النمو والتنمية فلا زال المشوار طويلا لتحقيق الديمقراطية في الجزائر التي لا تزال شكلية فقط ولا تعبر فعلا عن التوجه المرغوب سياسيا واقتصاديا وظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الديمقراطية من خلال محاولة الاعتماد على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومكافحة ظاهرة الفساد ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الاجتماعية كمعايير لتفعيل أبعاد الحوكمة في دعم مسار التنمية الشاملة[1].

إن تأثير حوكمة المؤسسات المحلية على الاستثمار الأجنبي المباشر قد لقي قدرًا كبيرًا من الاهتمام، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين العوامل المرتبطة بالحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. باختصار، يؤدي تحسين مؤشرات الحوكمة إلى تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر محليا، مع تحقيق آثار إيجابية محتملة على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، لذلك تم تشجيع الاقتصادات النامية مثل تلك الموجودة في إفريقيا على تحسين جودة إدارتها، بما في ذلك سيادة القانون والسيطرة على الفساد لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.[2]

بالنظر إلى أن أفريقيا لم تحقق نجاحًا جيدًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العقد الماضي مقارنة بمناطق أخرى من العالم، لا سيما خلال الفترات التي توالت عليها الأزمات، من أهم الآثار السياسية لهذه الأزمات التوصل من أنه لابدلصناع السياسات في أفريقيا أن يفهموا أن جودة الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية في القارة هي عنصر مهم لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تكون مؤسسات الحوكمة الاقتصادية الضعيفة في إفريقيا مسؤولة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفضة باستمرار مقارنة بمناطق أخرى من العالم. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى التحول الهيكلي في أفريقيا من أجل تعزيز الحوكمة بشكل عام داخل دول افريقيا وبشكل خاص داخل مؤسساتها الاقتصادية،

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر وبوزيد السايح، مرجع سبق ذكره، ص283

[2] Roger Fon, IlanAlon, Governance, foreign aid, and Chinese foreign direct investment, Thunderbird International Business Review, Wiley Periodicals LLC, 2022 (64), p 179.

وإلغاء فكرة أن أفريقيا منطقة استثمارية عالية المخاطر. خاصة وأن الموارد الطبيعية المتاحة، وحجم السوق، والتدفقات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر هي محركات قوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، لذلك ينبغي أن تهدف إصلاحات السياسة في دول افريقيا وخاصة دول شمال أفريقيا إلى تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية إلى مستوى يمكن أن يكسبها ميزة تنافسية عالية. ومنه، بات من الضروري على واضعي السياسات في إفريقيا اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين مؤشرات الحوكة كوسيلة للتخفيف من الآثار التي تؤثرا سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.[1]

[1] Oliver E. Ogbonna et al, Global uncertainty, economic governance institutions and foreign direct investment infow in Africa, Economic Change and Restructuring, 2022, p 20.

خاتمة الفصل الثاني

لقد سعينا في هدا الفصل إلى تبيان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكدا طبيعة العلاقة الموجودة بينه وبين مؤشرات الحوكمة والدور الذي تلعبه في تدفق وجدب الاستثماراتالأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

وقدتبين لنا أن الحوكمة أصبحت السنوات الأخيرة من أهم العوامل المؤثرة والمحفزة على جذبواختيار الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدولة التي تملك نضام حوكمة فعالوقوي هي الدولة التي تتحكم في تدفق الاستثمارات الأجنبيةإليها وحسب الشروط التي تريدها والتي تخدم مصالحها في الوقت الحاليوتعتبر الحوكمة من القواعد الأساسية والمهمة لتهيئة أي مناخ استثماري ملائم ومريح للقيام بالاستثمارات وبالتالي استفادة الطرفين وتحقيق الأهدافوالامتيازات المراد الوصول إليها.

و تعتبر الجزائر مبتدأه في هدا المسار كغيرها من الدول النامية و لكن رغبتها في النهوض باقتصاد قوي و حقيقي جعلها تقوم بجهود جبارة لخلق بيئة استثمارية محفزة و مشجعة للمستثمرين الأجانب من خلال العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة وتأهيل اقتصاد وطني يتلاءم مع متطلبات العولمة كما قامت بإصلاحات اقتصادية كبرى وقانونية و تشريعيةو على الرغم من هده الإصلاحات المذكورة و الجهود المبذولةلم ترقى لتطلعات الدولة و المستثمرين في حد سواء و قد بقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق بشكل ضعيف جدا على الرغم من إن الجزائر تملك مؤهلات طبيعية و بشرية تجعلها الوجهة الأولى للمستثمرين الأجانب.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر مهم لتمويل وخاصة عند الدول التي نالت استقلالها حديثا و لكي يتم استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هناك عدة عوامل وشروط يجب توفرها حتى يكون هناك مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل الاستقرار السياسي وتوفير البنية التحتية الجيدة و من أهم هذه العوامل الحوكمة فهي تعطي صورة مهمة للمستثمر عن المناخ الاستثماري لدولة وكذلك تساعده على اتخاذه بالاستثمار أو لا حيث تعرفنا في بحثنا هذا على علاقة الحوكمة بمناخ الاستثمار فكلما تم تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل جيد كلما تحسن مناخ الاستثمار أكثر و بالتالي زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

وعند إسقاط الدراسة على الجزائر توصلنا إلى أن الحوكمة أداة فعالة لمكافحة الفساد بكل أنواعه وقد بذلت الجزائر مجهودات معتبرة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق إصلاحات اقتصادية، سن قوانين وتشريعات تدعم الشفافية و الديمقراطية في التعامل .

ولكن بالرغم من هذه الجهود المبذولة فقد كانت غير كافية لتفعيل مؤشرات الحوكمة في الجزائر فهي لاتزال ضعيفة جدا أي أنه لا توجد هناك حوكمة في الجزائر وهذا ما أثر سلبا على مناخ الاستثمار بسبب كثرة الإجراءات البيروقراطية وانتشار الفساد وهذا ما أدى إلى نقص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها. وتحسين مؤشرات الحوكمةيؤدي بناإلى في النهاية إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي الاستفادة من مزاياها المتعددة كامتصاص المعارف التكنولوجية الجديدة التي جاءت بها والعملة الصعبة وغيرها من المزايا في تحسين وتطوير الاقتصاد المحلي القطاع الصناعي منه خاصة، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة

لقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- الحوكمة هي أداة لمحاربة الفساد.
- أصدرت الجزائر العديد من القوانين قصد تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- من خلال هذه الدراسة وجدنا أن هناك اضطراب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة.
- التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة كالشفافية والمسائلة يعني تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الاستثمار يعتبر أداة لنمو الاقتصادي، وعنصر حساس و وسيلة فعالة لنهوض بالاقتصاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- عدم تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل جيد في الجزائر أثر سلبا على مناخ الاستثمار فيها وبالتاليَ عف تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.

اختبار الفرضيات

ومن خلال هذه الدراسة يمكن اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية 1 :الحوكمة هي مجموعة من القوانين و النظم و القرارات التي يوصلنا تطبيقها إلى جودة الأداء الإداري ومن أهم مؤشراتها الشفافية نعم لقد أكدت دراستنا هذه الفرضية فالحوكمة فعلا هي عبارة عن قوانين نتمكن من خلالها إلى الوصول أداء إداري جيد .

الفرضية 2 :الحوكمة هي المحدد الوحيد للاستثمار الأجنبي المباشر وقد نفت دراستنا هذه الفرضية فهناك عدة محددات أخرى نذكر على سبيل المثال وليس الحصر الاستقرار السياسي، البنية التحتية

الفرضية 3 : واقع الحوكمة ومناخ الاستثمار في الجزائر مشجعان للاستثمار الأجنبي المباشر.لقد نفيت هذه الفرضية في دراستنا لأن مبادئ الحوكمة غير مطبقة في الجزائر مما أثر سلبا على مناخ الاستثمار.

التوصيات

انطلاقا من هذه الدراسة يمكناقتراح التوصيات الآتية:

- الاستفادة من التجارب السابقة لدول الناشئة كالصين ومتقدمة مثلكوريا الشمالية ودول أخرى كانت تجاربها ناجحة.
- محاربة البيروقراطية والعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال الحرص على تطبيق القوانين التي أصدرتها السلطة التشريعية لدولة بكل صرامة وعدم تركها مجرد حبر على ورق مما يساعد على تحسين مناخ الاستثمار.
- وضع قانون موحد للاستثمار، يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى التي لها علاقة به، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الاستثمار.
- تحسين مناخ الاستثمار من خلال العمل على تحسين عوامل أخرى مؤثرة فيه كالاستقرار السياسي للبلد، و تطوير النظام النقدي للبلد من خلال زيادة كفاءة البنوك مثلا فيساعد المستثمرين على معرفة الملومات التحتية.
- الالتزام بالشفافية والإفصاح عند القيام بتقديم البرامج الاستثمارية.

قائمة المراجع:

- **المراجع باللغة العربية**
- **الكتب**

1. توق شعبان محي الدين، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق لنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى،سنة 2014.
2. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى ،دار الحامد لنشر والتوزيع ،الأردن.
3. عطا الله وارد خليل ،محمد عبد الفتاح عشماوي ،الحوكمة المؤسسية ، مكتبة الحرية والتوزيع.
4. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار وائل لنشر،الأردن ، 2006.
5. محمد عبد العزيز عبد الله عبد،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي،الطبعة الأولى،دارالنفائس لنشر والتوزيع،عمان،2005.

- **المؤتمرات**

1. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها،المؤتمر الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة،15. 17 ديسمبر 2012،جامعة الجنان ،طرابلس، لبنان.
2. مليكة زغيب،دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012.

- **رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه:**

1. بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة1988– 2015، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، 2019.
2. سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوره ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، العراق،2015
3. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبي المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية،سنة2012،2013.

4. مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019. 2020.

❖ **مجلات ومقالات:**

1. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة،الدارالجامعية، الإسكندرية، 2002 /2003.
2. سليمة بن حسين، مجلة العلوم القانونية و السياسية،جامعة الجزائر 3، عدد10،جانفي 2015.
3. حكيم بن جروة، الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها، معاييرها وتطبيقها مع الإشارة لحالة الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

4. عمر ياسين خضيرات، أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، مجلة المنارة ، المجلد21، العدد3، 2015

5. سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد العربي ، العدد36 ،أبريل 2017.
6. دريد محمود السمراني،الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز الدراسات الوحدة العربية.
7. جمال منصر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصادية ، دفاتر المتوسط ، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة.
8. معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر، وأُثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، العدد2.
9. بن رجيم محمد خميسي،دورحوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة عنابه، العدد 2 جوان 2015
10. نصاح سليمان خثيرمحمد،دراسة قياسية لأثر الحوكمة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996. 2016، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9، العدد2021،2
11. خلاف فاتح، إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (51/49) في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، مجلة ليزا للبحوث والدراسات المجلد 6، العدد2 . 2021
12. أسماء سي عيسى، تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، جامعة الشلف بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15/ العدد 21، سنة2019.

13. بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة1988- 2015، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، 2019.

14. عاشوري حنين، أوضايفية حدة، الفساد وأثره على المناخ الاستثمار في حالة الجزائر، جامعة 20أوث سكيكدة ، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1 ،2021.

15. عبد الرزاق مولاي لخضر و بوزيد السايح، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر، جامعة قاصدي مربح ورقلة ، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية ، عدد7، ديسمبر 2017

16. بن شيخ منال وخواثرة سعيدة، واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الانفاق العام في الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد 1 جوان 2020

17. خروبي مراد، بحري أميرة، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 41، سبتمبر 2013.

18. عقبة قصير واخرون، دورالحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية- دراسة قياسية لفترة 2002،2017 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي 2019.

19. بلعاطل عياش، بن حاج منير، أثر مؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر دراسة قياسية –جامعة فرحات عباس، سطيف، مجلة افاق علمية، المجلد13 ، العدد1، سنة 2021.

20. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، يونيو2007.

❖ **مراسيم وقوانين:**

1. قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 1993/63.

2. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية،العدد64.

❖ **التقارير:**

1. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2021

2. تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2021،2020،2019

3. تقرير dowing business لسنة 2020

❖ **مراجع بالغة الأجنبية:**

1. Cheikh Diane, LA GOUVERNANCE ETAT DES LIEUX ET CONTROVERSES CONCEPTUELLES), CAHIERS DU LAB.RII – DOCUMENTS DE TRAVAIL –, UNIVERSITÉ DU LITTORAL CÔTE D'OPALE, 2008,

2. GHADRI Houria et al, Governance and FDI attractiveness: Some evidence from developing and developed countries, Global Journal of Management and Business Research Finance, Volume 13, Issue 6, 2013.

3. UNITED NATIONS, GOOD GOVERNANCE IN INVESTMENT PROMOTION, United Nations Conference on Trade and Development, 25 August 2004.

4. Roger Fon, IlanAlon, Governance, foreign aid, and Chinese foreign direct investment, Thunderbird International Business Review, Wiley Periodicals LLC, 2022 (64).

5. Oliver E. Ogbonna et al, Global uncertainty, economic governance institutions and foreign direct investment infow in Africa, Economic Change and Restructuring, 2022.

6. P.N. Kayalvizhi, M. Thenmozhi, Does quality of innovation, culture and governance drive FDI?:Evidence from emerging markets, Emerging Markets Review, vol 34, 2018.